الرابع

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفصل الرابع

تطبيقات التصرفات المالية في واقع ماليزيا
ومقارنتها بنظرية عز الدين بن عبد السلام

تمهيد

تداول على ألسنة القدماء من شعب الملايو المثل الشعبي المعروف: "لا حب بدون المعرفة" أي: أن الشعور بالحب للشيء أو الشخص لن يكون ولن يتطور إلا بعد أن تحصل المعرفة والتعرف على الشخص.

فقبل أن نشرع في الكلام على إدارة التصرفات المالية وتطبيقاتها الجارية في ماليزيا ومقارنتها بنظريات عز الدين بن عبد السلام ، لابد أن نعطي نبذة تعريفية عن ماليزيا بصفتها دولة مسلمة في قارة آسيا، ويعدها الكثير أنموذجا لمعظم دول العالم الإسلامي.

وهذا الفصل يتكون من ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: التعريف بماليزيا.

المبحث الثاني: نظام الحكم في ماليزيا.

المبحث الثالث: تطبيقات التصرفات المالية في واقع القانون بماليزيا ومقارنتها بنظريات عز الدين بن عبد السلام

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المبحث الأول

التعريف بماليزيا

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المبحث الأول: التعريف بماليزيا

ويتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب وهي:

١- الأول: لمحة تاريخية عن ماليزيا،

٢- والثاني: معلومات موجزة عن موقعها والمناخها وسكانها،

٣- والثالث: نبذة تاريخية عن ظهور الإسلام في ماليزيا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ماليزيا

ماليزيا معروفة كدولة مسلمة ذات سيادة وانجازاتها معروفة دوليا، وكما هو معلوم فان ماليزيا كانت تحت سلطة المملكة المتحدة الإنجليزية، التي كانت قد بسطت نفوذها (احتلالها) في أكثر دول آسيا في أواخر القرن الثامن عشر، ثم أصبحت ماليزيا دولةً موحدةً مستقلة في سنة ١٩٦٣م.

كان النصف الغربي من ماليزيا الحديثة يتكوّن من عدة ممالك مستقلة، عرفت هذه المجموعة من المستعمرات باسم ماليا البريطانية (BRITISH MALAYA) ثم حلها سنة ١٩٤٦م، وتم إعادة تنظيمها ضمن اتحاد الملايو (MALAYAN UNION)، نظراً للمعارضة الواسعة، ثم أعيد تنظيمها مرة أخرى ضمن اتحاد ماليا الفدرالي (FEDERATION OF MALAYA) في سنة ١٩٤٨م، ثم حصلت على الاستقلال في ٣١ أغسطس ١٩٥٧م، وانضم كل من سنغافورة (SINGAPORE)، وساراواك (SARAWAK)، وبورنيو الشمالية البريطانية (NORTH BRITISH BORNEO) واتحاد مالايا جميعها لتشكل ماليزيا يوم ١٦ سبتمبر ١٩٦٣م، ثم حصلت في السنوات التالية توترات ضمن الاتحاد الجديد أدت إلى نزاع مسلح مع أندونيسيا وانفصال سنغافورة في ٩ أغسطس ١٩٦٥.

كان الإقتصاد معتمداً على المنتجات الزراعية من الأرز والمطاط وزيت النخيل، وكذلك الأشجار الخشبية والمعادن مثل القصدير والنفط، وشهدت ماليزيا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، قفزة اقتصادية وتطوراً سريعًا وصارت التجارة الدولية جزءاً أساسيا من اقتصادها، وتملك ماليزيا يحدها مضيق ملقا، وهو طريق بحري مهم في الملاحة الدولية، وتشكلت الصناعة كأحد القطاعات الرئيسية في اقتصاد البلاد، كما انضمت ماليزيا إلى مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية، بالاضافة إلى أن ماليزيا تمتلك تنوعاً حيوياً من النباتات والحيوانات، حيث تُعد من بين الدول ١٧ الأكثر تنوعاً في العالم .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المطلب الثاني: موقع ماليزيا ومناخها وسكانها

تقع ماليزيا في جنوب شرقي آسيا قرب خط الإستواء وما بين خطي عرض ١° و ٧° شمالا وخطي طول ٩٩° و ١١٩° شرقا، تبلغ مساحتها ٣٢٩،٧٥٧ كيلومترا مربعا[٤١٩].

تشمل ماليزيا جزئين هما الشرقي والغربي، أما الجزء الغربي وهو شبه الجزيرة التي تقع في شمالها دولة تايلاند (THAILAND) وفي جنوبها جزيرة سنغافورة، يفصل بينهما مضيق بتراو (STRAITS OF TEBRAU) وفي الشرق بحر الصين الجنوبي (SOUTH CHINA SEA) والغرب جزيرة سومطرا (SUMATRA) التابعة لإندونيسيا، يفصل بينهما مضيق ملاك (STRAITS OF MALACCA)[٤٢٠]، وفيه تقع الحكومة المركزية.

وأما الجزء الشرقي وهو صباح (SABAH) وسرواك (SARAWAK) فتكون بشمالها دولة بروناي (BRUNEI) بحر الصين الجنوبي وفي جنوبها كاليمنتان (KALIMANTAN) التابعة لإندونيسيا في جزيرة بورنيو (BORNEO ISLAND) وشرقها جزيرة ميندناو (MINDANAO) التابعة لدولة فليبين (PHILIPINE) يفصل بينها بحر صولو[٤٢١].

وأما مناخ ماليزيا فمداري إستوائي، فتقع كليا ضمن المنطقة الحارة فيكون مناخها إستوائيا، تحكمه الرياح الموسمية وتهطل الأمطار طول السنة خاصة في شهر أكتوبر إلى بداية شهر يناير، لذا فإن درجة الرطوبة فيها عالية[٤٢٢].

---

[٤١٩] *دليل رسمي السنوي ماليزيا*، ٢٠١٠، طبعة وزارة الإعلام بماليزيا، ص ١.

[٤٢٠] سعيد إبرهيم كريدية، ١٩٩٧، *ماليزيا لقارئ العربي*، دار الرشاد، بيروت، الطبعة الأولى، ص ٣.

[٤٢١] المصدر نفسه.

[٤٢٢] *دليل رسمي السنوي ماليزيا*، ٢٠١٠، طبعة وزارة الإعلام بماليزيا، ص ٣.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

يبلغ عدد سكان ماليزيا حوالي ٢٨ مليون نسمة، وينقسم إلى أربع مجموعات عرقية، وهذه المجموعات هي كما تلي:

١. شعب الملايو (MELAYU): وهو يعدّ أكبر وأهم مجموعة، نسبة إلى أرخبيل الملايو التي تقع فيها ماليزيا، تنسب الهوية الملايوية إلى كل مسلم يتكلم اللغة الملايوية بوصفها لغة الأم، ويلتزم بالعادات الملايوية.

ويتمتع هذا العرق ببعض الامتيازات متميزة كما يتضح في دستور الدولة الماليزية الذي ينص أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة واللغة الملايوية هي اللغة الرسمية.

٢. الشعب الصيني (CINA): وهم من ينتسبون إلى أصل صيني، أتوا واستوطنوا ماليزيا في بداية القرن العشرين في عصر الاحتلال البريطاني، واليوم يسيطر الشعب الصيني على معظم اقتصاد البلد وخاصة مجالي التجارة والسياحة.

تنتشر بينهم المعتقدات البوذية والكونفوشية وبعضهم اعتنق الديانة النصرانية، ويوجد أيضا من اهتدى ودخل في الاسلام، ويقطن معظمهم في المدن الرئيسة.

٣. الهنود (INDIA): وهم ينتسبون إلى الهند جلبهم الاحتلال البريطاني إلى ماليزيا في أوائل القرن العشرين للعمل في مزارع المطاط والشاي ومجال الصناعة.

تنتشر بينهم المعتقدات الهندوسية ومنهم من اعتنق النصرانية ومنهم من اهتدى ودخل في الاسلام، وأكثرهم يتواجد في المناطق الزراعية والريفية، ويوجد منهم في المدن أيضا ولكن بنسب قليلة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٤. آخرون: سواء كانوا من السكان الأصليين في جزيرة برنيو وشبة جزيرة ماليزيا، أو من الوافدين الذين أتوا بعد الاستقلال وحصلوا على الجنسية الماليزية، وهم يعدون من الأقليات، أما معتقداتهم، فأكثرهم مسلمون وبعضهم من النصارى أو الهندوس أو البوذيين أو ديانات قديمة أو طبيعية.

المطلب الثالث: تاريخ ظهور الإسلام في ماليزيا

من المعروف أن وصول الإسلام إلى أرخبيل الملايو وانتشاره كان بطريقة سلمية، وذلك إما من خلال الاتصالات التجارية العربية والدعاة، حيث أن العرب زاولوا مع بلاد الشرق تجارة واسعة النطاق منذ عصور مبكرة جدا وهو أرجح، وإما عن طريق التجار المسلمين من الهند الذين سلكوا الطريق البحري التجاري بين الهند والموانئ التجارية في جنوب شرقي آسيا[٤٢٣].

ويرى بعض المؤرخين أن دخول الإسلام إلى الأرخبيل من منظور العصر الحديث أهم الأحداث في تاريخه ويمثل نقطة بداية بالمطلق لما تاريخ إسلامي حديث لأن أهل الأرخبيل قبل مجيء الإسلام كانوا على ديانات شتى مثل الهندوسية والبوذية والوثنية[٤٢٤].

وفضلا عن ذلك فإن الطريقة التي انتشر بها الإسلام في هذه المنطقة اعتمادا على الدعاة العرب، ويتبين هذا من استخدام الأحرف العربية المعروفة بالحروف الجاوية وأسماء أيام الأسبوع والأساليب في

---

٤٢٣ تومس و. أرنولد، ١٩٨٠م، *الدعوة إلي الإسلام*، ترجمة حسن إبرهيم حسن وزميله، مكتبة النهضة النصرية القاهرة، الطبعة الأولى، ص ٤٠١.

٤٢٤ SH NAGUIB AL-ATTAS، ***PRELIMINERY STATEMENT ON A GENERAL THEORY OF THE ISLAMIZATION OF THE MALAY-INDONESIAN ARCHIPELAGO***، DEWAN BAHASA DAN PUSTAKA، KUALA LUMPUR، الطبعة الأزلى، ص ٢.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

العقيدة والصوفية والنطق في قراءة القرآن وغير ذلك، فالملامح العربية واضحة الظهور، تدل على أن أصل حاملها من العرب، وهم الذين نشروا الإسلام في هذا الأرخبيل[٤٢٥].

وهناك شواهد أثرية كثيرة تدل على تاريخ ظهور الإسلام في ماليزيا، منها ما اكتشف في قرية لانجار (LANGGAR) بمحافظة قدح (KEDAH)، شمال ماليزيا سنة ١٩٦٥م وهي المقبرة التي كُتِبَ عليها "شيخ عبد القادر بن حسين شاه عالم ٢٩١ هـ" وهذه السنة تكون موافقة لسنة ٩٠٣م[٤٢٦]، والعملة النقدية المطبوعة في بغداد سنة ٢٣٤هـ / ٨٤٨م في عهد المتوكل بن المعتصم التي عُثِرَ عليها

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

في كلنتن أيضا[٤٢٧].

من الاكتشافات الأخرى العثور على عملة دينار ذهبي في محافظة كلنتن (KELANTAN) المطبوعة في أحد وجهيها "فلوس كلنتن ١٢٧٧ هـ" الموافق لسنة ١١٨١م، وعلى الوجه الآخر كلمة "المتوكل"[٤٢٨] واللوحة الحجرية في محافظة ترنجانو (TRENGGANU) التي نقشت عليها بالحروف العربية بعض الأحكام الإسلامية التي تتعلق بالزنا والديون وغير ذلك، والتاريخ المكتوب هو ٧٠٢ هـ الموافق لسنة ١٣٠٣م[٤٢٩].

---

[٤٢٥] المصدر السابق: ٢٤.

[٤٢٦] KHOO KAY KIM و ABDULLAH ZAKARIA GHAZALI، ١٩٨٠، ***TAMADUN ISLAM DI MALAYSIA***، PERSATUAN SEJARAH MALAYSIA، KUALA LUMPUR، الطبعة الأولى، ص ١٣٤.

[٤٢٧] المصدر السابق: ٥٢، وينظر أيضا AUNI ABDULLAH، ١٩٧٣، ***LINTASAN SEJARAH ISLAM***، UTUSAN MELAYU BERHAD، KUALA LUMPUR، الطبعة الثانية، ص ١٢٢.

[٤٢٨] SAAD SHUKRI MUDA، ١٩٨١، ***DETIK-DETIK SEJARAH KELANTAN***، PUSTAKA AMAN PRESS، KOTA BHARU، KELANTAN، الطبعة الثالثة، ص ٢٨، وينظر أيضا لقمان عبد اللطيف وفداء ياسر الجندي، ١٩٩٤، المقالة ***تعود إلى عملة ذهبية أرخت للإسلام في كلنتن***"، أصدر في مجلة الشعلة التي أصدرتها المؤسسة الإسلامية بكلنتن، العدد ١٣، ص ١٢.

[٤٢٩] MOHD SALLEH BIN HAJI AWANG (MISBAHA)، ١٩٧٨، ***TRENGGANU DARI BENTUK SEJARAH HINGGA 1918***، UTUSAN PUBLICATION AND DISTRIBUTORS، كوالا لومبور، الطبعة الأولى، ص ٢٦ و٥٦.

ولعل هذه الإكتشافات وغيرها تعني أن الدين الإسلامي قد وصل منذ عهد مبكر أي القرن الثالث الهجري، وذلك دليل موثوق به على قيام الدولة الإسلامية بالتوجهات الدينية السامية وتطبيقات أحكامها الخالصة، لذا فليس من الغريب أن تأثير الإسلام وعناصر أحكامه واضح على المجتمع الماليزي، وتأثيره واضح على العادات الاجتماعية، والمبادئ القانونية منذ بداية نشوء ماليزيا، وهو متمكن من هذا المجتمع المسلم، ولا يكاد ينفصل عنه، بل من المحال إزالة هذه الرابطة بين المجتمع الملايوي وبين الإسلام.

ولذلك فليس من الغريب إقامة القوانين الإسلامية وتطبيق الشريعة في المجتمع بل ان التاريخ سجلها كالنظام الدستوري المحلي كما في قوانين الملاقى (KANUN MELAKA) وقانون بهنج (UNDANG-UNDANG PAHANG) وغيرهما.

فالرابط في هذا وبيانه أمر مهم جدا، لأن تطبيق الإسلام وتنفيذ أحكامه في ماليزيا سيقودنا إلى لب الكلام والتصور الواضح في فهم المقاصد والنظريات للشيخ الإمام عزّ الدين بن عبد السلام.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المبحث الثاني: نظام الحكم في ماليزيا

يتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب وهي:

١- الأول: لمحة عن نظام الحكم الجاري في العالم الإسلامي المعاصر، ويتفرع إلى أربع فروع:

أ. الفرع الأول: النظام الملكي

ب. الفرع الثاني: النظام الجمهوري

ج. الفرع الثالث: نظام المملكية الدستورية

د. الفرع الرابع: النظام الملكي الدستوري

٢- الثاني: نظام الحكم في ماليزيا ويتفرع المطلب إلى:

أ.- الفرع الأول: تشكيل النظام

ب.- الفرع الثاني: السلطة القانونية الاتحادية

٣- الثالث: التقسيم الإداري في ماليزيا

٤- الرابع: حالة الطوارئ

٥- الخامس: الإسلام والقانون الدستوري في ماليزيا، ويتفرع إلى:

أ.- الفرع الأول: ميزات الشريعة في نظم الدولة

ب.- الفرع الثاني: القانون الوضعي والإسلامي في ماليزيا

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المطلب الأول: لمحة عن نظام الحكم الجاري في العالم الإسلامي المعاصر[٤٣٠]

ليس بعيد عن الباحث عندما يريد أن يتعرف على أحوال البلد أن ينظر إلى ما فيه من نظام جارٍ وتقاليد معتادة، ويعدّ النظام السياسي في وقتنا الحاضر من أهمّ الطرق التي يتم بها توزيع السلطة وتحديد العلاقة بينه وبين الهيئة التشريعية، أما تقاليد الشعب وعاداتهم فهي ترفد بعضَ الأفكار عن الخلفيات المهمة لذلك البلد من حيث القانون والدستور.

فمن خلال النظر فيه والتعرف عليه سنصل الى المعرفة الصحيحة والفهم الواضح عن الجهة التي تلتزم السلطة وحق الإمامة.

فيكون تعدد أشكال نظام الحكم السياسي المطبق في العالم الإسلامي المعاصر بصورة عامة على أربعة أنظمة حكم، ولكل دولة نظام وقانون ولكل نظام أسس وأحكام.

ويعرض الباحث هذه النظم الجارية عله تتضح صورة السياسة ووجه التناسب بنظرية التصرفات المالية التي نوّرها الشيخ الدين بن عبد السلام، فتكون هذه النظم هي:

١. ملكي.

٢. جمهوري.

٣. ملكية دستورية.

٤. ملكي دستوري.

وسيأتي البيان عن كل من النظام حتى تتضح لنا الصورة عنها

---

٤٣٠ *THE COMMISSIONER OF LAW* (المفوّض القانوني)، ١٩٩٤، PERCETAKAN NASIONAL، بدون ذكر المؤلف، ص٥٥-١٢٠.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفرع الأول: النظام الملكي

النظام الملكي هو النظام الذي تكون بموجبه جميع سلطات الحكومة خاضعة لتصرف الملك، ويكون الحكم فيه وراثيا يرثه الأبناء عن الآباء كما يرثون تركتهم.

ويكون هذا النظام بجعل السلطات كلها بيد الملك، السلطات الرئاسية والتشريعية والتنفيذية، ويخصه بامتيازات وحقوق خاصة لا تكون لأحد سواه من أفراد الرعية أو الشعب، ويجعله فوق القانون، بل قد يكون هو مصدر القانون والتشريعات القضائية، يملك ويحكم ويمنع ذاته من أن تُمس.

ويحكم بهذا النظام أغلب الدول العربية المسلمة مثل سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، دولة البحرين، ومن الجدير بالذكر أن أغلب الدول العربية والإسلامية كانت تحكم بهذا النظام.

الفرع الثاني: النظام الجمهوري

النظام الجمهوري هو ان تكون الحكومة رئاسة مستقلة عن السلطة التشريعية، وتتألف السلطة التنفيذية في هذا النظام من الرئيس فقط، الذي يعمل رئيسا للدولة وللحكومة في الوقت ذاته، فالرئيس هو المسؤول الوحيد كونه منتخباً من الشعب، وقد يكون الرئيس في بعض الأحيان رئيسا للوزراء، والرئيس هو الذي يشكل الحكومة، ويكون الوزراء مسئولين أمامه.

ويكون البرلمان هيئة تشريعية مستقلة و تخضع الحكومة لثقة البرلمان وكذلك رئاسة الحكومة تخضع لثقة البرلمان والسلطة التنفيذية والإدارية في الدستور.

ويطبق هذا النظام على كثير من الدول مثل جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الباكستانية جمهورية شعب الأندونيسية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الفرع الثالث: نظام المملكية الدستورية

نظام المملكة الدسنورية وهو نظام الملكية المحدودة حيث يتولى فيها الحاكم السلطة بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى في الدولة، وهو شكل من أشكال الحكم المنشأ بموجب النظام الدستوري الذي يقر بانتخاب أو وراثة الملك بوصفه رئيسا للدولة، بدلا من ملكية مطلقة، حيث العاهل ليس ملزما بموجب الدستور وليس المصدر الوحيد للسلطة السياسية.

ومثال هذا النظام المملكة المتحدة فهي مملكية دستورية، على الرغم من عدم وجود دستور مكتوب فعلي، بل عمل الحكومة وسريان القانون في إطار نظام ملكي دستوري هو عادة مختلف تماما عن ذلك في ملكية مطلقة، حيث يكون حق التشريع متداولا بين الملك وبين الهيئة البرلمانية.

ويحكم بهذا النظام أكثر الدول الملكية مثل المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة بروناي دار السلام.

الفرع الرابع: النظام الملكي الدستوري

هو نظام يفصل بين عمل الملك بصفة حاكما للدولة وبين عمل الحكومة المختارة من الشعب من خلال الانتخابات، يحق للشعب في هذا النظام محاسبة الحكومة من خلال البرلمان (مجلس الشورى) الذي يكون منتخبا أيضا من الشعب.

وتتوزع السلطة التنفيذية في هذا النظام على رئيس الدولة ورئيس الحكومة، فرئيس الدولة رئيسا أو ملكا عادة ما يمارس سلطات اسمية ورمزية.

عادة ما يكون في النظام البرلماني رئيس الوزراء أو رئيس الحكومة عضوا في البرلمان ورئيس الحزب صاحب الأغلبية، يشكل حكومة ائتلافية ويختار الوزراء في غالب الأحيان من بين أعضاء حزبه

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

في البرلمان أو من أعضاء الأحزاب المؤيدة له، ويتحمل رئيس الوزراء المنتخب أخطاء الوزراء الذين يمثلون حكومته أمام الشعب وملك الدولة.

ويحكم بهذا النظام عدة الدول في العالم مثل دولة الكويت منذ ١٩٦٢ م، ودولة ماليزيا.

المطلب الثاني: نظام الحكم في ماليزيا

ماليزيا عبارة عن اتحاد فيدرالي يتكون من أربعة عشر ولاية، تسع ولايات منهم ملكية وراثية يتوارث الحكم فيها الحكم عن آبائهم، أما الولايات الخمس الأخرى فيحكمها حكام الولايات

فهي دولة التي تعتمد على النظام الملكي الدستوري وحكومة ديمقراطية برلمانية، فالمنصب الخاص للملك وجد وفقا للمادة ٣٨ من الدستور ١٩٥٧[٤٣١] الذي يذكر بالوضوح مدى اختصاص الملك ومهامه وواجباته.

ويتناول هذا المطلب أمرين هما تشكيل النظام وسلطته ولذا يتضمن فرعين

الفرع الأول: تشكيل النظام

الدستور الماليزي الفدرالي الاتحادي ينص بشكل واضح على نظام إداري مختلف، ولكنه مكمل بين الحكومة المركزية وحكومة الولاية، فهو شبه نظام جمهوري ذي تمثيل نيابي[٤٣٢]، وذلك لأن تشكيل نظام الحكم الرئيسي في البلاد كما يأتي:

---

[٤٣١] PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN BAB 2 PERKARA 38 Majlis Raja-Raja (الدستورالفدرالي، الباب الثاني، المادة ٣٨ ، مجلس الملوك).

[٤٣٢] ASMARULKHADI ABU SAMAH DAN JAYUM A. JAWAN، 1997، ***KENEGARAAN MALAYSIA*** (القومية الماليزية)، PENERBIT UNIVERSITI PUTRA MALAYSIA, SERDANG، SELANGOR، MALAYSIA، ص ٩٢-١٠٤.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

أ. الهيئة الملكية وهي تتكون من رئيس الدولة "YANG DI PERTUAN AGONG" والذي يختار من بين سلاطين الولايات التسع المنتمين إلى اتحاد ماليزيا وهم من الأسرة المالكة ويتمّ اختياره خلال الترشيح والانتخاب السري المنعقد في مجلس الشورى الخاص المسمى بمجلس الملك الملايو " MAJLIS RAJA-RAJA MELAYU" وذلك لمدة خمس سنوات، وهذه هي الصورة التشكيلية الفدرالية.

أما في مستوى الولايات فيكون الملك أو السلطان بألقابه في تسع ولايات والمحافظ الشرفي في الولايات الأربعة الباقية، وهو رئيس الولاية التشريعي الصوري.

ب. الهيئة التشريعية الشعبية أو البرلمان التي يتمّ تشكيلها بانتخابات الولاية العامة الجارية ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وتضم هذه الهيئة التشريعية مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب في المستوى الفدرالي والمجلس الدستوري الولائي في مستوى الولاية.

ج. الهيئة التنفيذية الرئاسية التي تتكون من رئيس الوزراء وحكومته في المستوى الفدرالي، وكذلك رئيس الوزراء وحكومته التنفيذية في مستوى الولاية.

د. الهيئة القضائية وتعد المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في ماليزيا ويقوم الحاكم العام بتعيين قضاتها.

ه. الهيئة الإدارية التي تتكون من الموظفين بمختلف المناصب في الأقسام والدوائر الحكومية ويتمّ تعيينهم من الحكومة الفدرالية أو حكومة الولاية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفرع الثاني: السلطة القانونية الاتحادية[٤٣٣]

لقد حدد الدستور الاتحادي لماليزيا أن موقف الملك هو في المرتبة العليا في تسلسل المناصب للحكومة الاتحادية لماليزيا، وهذا يعني أن الملك لديه الحق في الموافقة أو الرفض من مشروع قانون، بعد أن يعرض في البرلمان.

وذلك وفقا للفقرة ٨ من المادة ٦٦ من القانون الاتحادي (تعديل) دستور عام ١٩٩٤[٤٣٤] الذي أوضح المسؤولية الملقاة على من يجلس في هذا المنصب وهي على النحو التالي:

١. تعيين رئيس وزراء.

٢. تأجيل الموافقة عند المطلب في انحلال البرلمان.

٣. الدعوة لعقد اجتماع المجلس الملكي في الأمور التي تهم امتيازات وموقف وشرف وكرم الملوك.

المطلب الثالث: التقسيم الإداري في ماليزيا[٤٣٥]

تنقسم ماليزيا إدارياً إلى ١٣ ولاية (١١ في شبه الجزيرة الماليزية و ٢ في جزيرة بورنيو الماليزية) و٣ أقاليم اتحادية وهي العاصمة كوالا لمبور(KUALA LUMPUR) وبترا جايا (PUTRA JAYA) وكلاهما في شبه الجزيرة، وجزيرة لابوان (PULAU LABUAN) التابعة لجزيرة بورنيو.

---

[٤٣٣] HASNAH HUSIN DAN MARDIANA NORDIN، ٢٠٠٧، ***PENGAJIAN MALAYSIA*** (*دراسة ماليزية*)، OXFORD FAJAR، ص ١٩٣.

[٤٣٤] FASAL 8 PERKARA 66 (PINDAAN 1994) DALAM PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN (*الفصل الثامن المادة ٦٦ (التغيير سنة ١٩٩٤) في الدستور الفدرالي*).

[٤٣٥] ASMARULKHADI ABU SAMAH DAN JAYUM A. JAWAN، ***KENEGARAAN MALAYSIA***، ص١٠٤.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وتنقسم كل ولاية إلى أقاليم (دائره DAERAH أو جاجاهان JAJAHAN في كيلانتان)، ويدعى التقسيم الأدنى من الإقليم بموكيم (MUKIM) ثم القرية (KAMPUNG) أو المنطقة (PEKAN).

ولما كانت ماليزيا اتحادية، فإن حكم البلد منقسم بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، فالحكومة المركزية الاتحادية أو الفدرالية تسيطر على إدارة شؤون الأقاليم الاتحادية الثلاثة، وحكومة الولاية تسيطر على أغلب الشؤون الإدارية بالولايات، وهناك بعض المجالات الإدارية التي تكون تحت سلطة الحكومة المركزية الإتحادية.

فالبرلمان الذي يمثله مجلس الشيوخ ومجلس النواب بوصفه الهيئة التشريعية لديه سلطة اتحادية في تشريع قوانين بشأن المسائل العامة الواردة في قائمة الحكومة الفدرالية الاتحادية ، في حين أن المجلس الدستوري الولائي له حق تشريع القوانين في المسائل الواردة في شؤون حكومة الولاية والمسائل التكميلية.

وإذا لم يتفق أيُ قانون من قوانين الولاية مع القانون الاتحادي، يجب أن يسود القانون الفدرالي الاتحادي ويصبح قانون الولاية باطلاً إذا وصل إلى حد التعاقض مع القانون الفدرالي[٤٣٦]، ويسمح لمجلس النواب أن يتدخل في تشريع القوانين الخاصة بشؤون الولاية في الحدود المنصوص عليها[٤٣٧].

---

[٤٣٦] PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN BAHAGIAN 6; PERHUBUNGAN ANTARA PERSEKUTUAN DENGAN NEGERI-NEGERI BAB 1 PEMBAHAGIAN KUASA PERUNDANGAN PERKARA 74 BERSAMA 77 DAN PERKARA 79 BERSAMA 75 DIBACA DENGAN JADUAL JADUAL KESEMBILAN (**الدستورالفدرالي** القسم السادس: العلاقة بين الحكومة الفدرالية والولايات، الباب الأول **تقسيم السلطة القانونية** المادتان ٧٤ مع ٧٧ و ٧٩ مع ٧٥ مع قراءة الجدول التاسع).

[٤٣٧] PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN BAHAGIAN 6, PERKARA 76 DAN 76A (**الدستورالفدرالي** القسم السادس المادتان ٧٦ و ٧٦أ)

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ويخول المجالس التشريعية في الولايات بجعل القوانين المتعلقة بقضايا الشريعة الإسلامية أن تُطبق على المسلمين، إلا فيما يتعلق بالأقاليم الاتحادية: كوالالمبور، ولابوان، وبترا جايا وهي التي تخص[٤٣٨]:

أ. أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. قانون الأحوال الشخصية والأسرة على الأشخاص الذين يعتنقون الدين الإسلامي فيما يتعلق بالحضانة، والخطوبة، والزواج، والطلاق، والمهر، والصلح، والتبني، والوصاية، والهدايا، والأمانات، ونحوها.

ج. التصرفات المالية للمسلمين: مثل الوقف وتكوين وتنظيم الصناديق الخيرية والدينية، وتعيين مجلس الأمناء أعضائه في ما يتعلق بحرمة الإسلام وحرمته والمؤسسات والجمعيات الخيرية التي تعمل كليا داخل الولاية والأحوال المتعلقة بالتقاليد والمعتادة الجارية الماليزية والزكاة، وزكاة الفطر، وشؤون بيت المال.

د. إدارة وتعمير المساجد أو أي أماكن إسلامية عامة للعبادة.

٥. إصدار القررات المنظمة وتنظيم إجراءات المحاكم الشرعية والقضائية والعقوبة على الجرائم والمخالفات لتعاليم الدين الإسلامي.

---

٤٣٨ - PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN BAHAGIAN 6; PERHUBUNGAN ANTARA PERSEKUTUAN DENGAN NEGERI-NEGERI, *BAB 1 - PEMBAHAGIAN KUASA PERUNDANGAN*، (الدستورالفدرالي ، القسم ٦، العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولاية، الباب الأول، تقسيم السلطة القانونية).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

و. السيطرة على نشر المذاهب والمعتقدات المخالفة للاسلام بين المسلمين، وتقرير مسائل الشريعة الإسلامية والفقه وعرف الملايو.

المطلب الرابع: حالة الطوارئ

في حالة حدوث الطوارئ في البلاد، فإن الدولة تعتمد على الحكومة الاتحادية لحماية وضمان الحفاظ على السلام، وأن يأذن حضرة صاحب السمو الملكي (YANG DIPERTUAN AGONG) بالاعلان عن الطوارئ بناء على نصيحة من مجلس الوزراء عندما، بسبب تهديد الأمن والسلام في البلاد أو الحياة الاقتصادية ، وذلك بموجب المادة ١٥٠ من الدستور الاتحادي[٤٣٩].

وإذا استمرت حالة الطوارئ فالسلطة التنفيذية تتحول إلى مجلس هيئة الطوارئ (MAJLIS GERAKAN NEGARA/ MAGERAN) الذي يتولاه المدير بمساعدة من المجلس الوطني للعمليات الطارئة المكون من أشخاص معينين من قبله و كذلك في الولايات ويكون هذا المجلس في مقر الحكومة.

وهذا المجلس له دور في السلطة التشريعية في الدولة حيث يقوم بإصدار الأوامر والتوجيهات لحكومة الولايات أو على أي ضابط السلطة الموجودة في ذلك الوقت على النحو المحدد في المادة ١٥٠ (٤) من الدستور[٤٤٠].

ويتخذ المجلس الوطني للعمليات وظائف الحكومة الاتحادية ومجلس الولاية، ولكن عندما تتحسن الأمور تتسلم الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية السلطة مرة أخرى.

---

[٤٣٩] PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN BAHAGIAN 12; AM DAN PELBAGAI, PERKARA 159A- Perjalanan kuat kuasa peruntukan peralihan dalam Akta Malaysia ، (الدستورالفدرالي ، القسم ١٢، الأمور العامة والمختلفة، المادة ١٥٩أ، تشغيل الأحكام الانتقالية في ماليزيا).

[٤٤٠] PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN BAHAGIAN 11; KUASA KHAS MENENTANG PERBUATAN SUBVERSIF, KEGANASAN TERANCANG, DAN PERBUATAN DAN JENAYAH YANG MEMUDARATKAN ORANG AWAM DAN KUASA DARURAT, PERKARA 150(4) (Proklamasi darurat الدستورالفدرالي ، القسم ١١، الأمور العامة والمختلفة، المادة ١٥٠(٤) إعلان الطوارئ) .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

فتكون العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية علاقة وثيقة بتوزيع المسؤولية، وتبادل التفاهم وتقدم الوحدة معلما أنها تعرض في أوقات الطوارئ من أجل خير البلاد والوئام[٤٤١].

المطلب الخامس: الإسلام والقانون الدستوري في ماليزيا

مثل معظم الدساتير في العالم، الدستور الماليزي فريد وخاص في طريقته، ويشمل هذا طابعه الأصلي على الرغم من صيغته البريطانية.

القضايا المتعلقة بالإسلام والنظام القانوني في ماليزيا، بما في ذلك ما يخص النظام الدستوري الفدرالي ينبغي أن ينظر اليها في سياق الحق.

وهذا يعني أن الاستيعاب في موضوع التشريع القانوني هو بحاجة الى الفهم العميق بسبب تكوينه، فضلا عن طبيعة النظام القانوني، بما في ذلك من أصله والتطورات التي تحدث لاحقا، ومنذ ذلك الحين الذي بدأت الحضارة في هذا البلد.

لذا يتفرع الموضوع إلى الفرعين وهما القانون الإسلامي والوضعي.

الفرع الأول: ميزات الشريعة في نظم الدولة

الأحكام الإسلامية ليست مجرد تشريع قوانين العقوبات مثل الحدود والقصاص فحسب، بل هو في الواقع حضارة قادرة على استيعاب "القوانين الأخرى" بما في ذلك مبادئ القانون العام الانكليزي[٤٤٢].

---

[٤٤١] TUN MOHAMED SUFFIAN BIN HASHIM، *An Introduction To The Constitution Of Malaysia* (*مقدمة لدستور ماليزيا لتون محمد سفيان بن هاشم*)، ص ٢٢٨

[٤٤٢] لمزيد من الأفكار حول هذا ينظر على سبيل المثال، ABDUL AZIZ BARI، 2003، *Malaysian Constitution: A Critical Introduction*، KUALA LUMPUR: THE OTHER PRESS، و ABDUL AZIZ BARI & FARID SUFIAN SHUAIB، *Constitution of Malaysia:*

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

إن تطبيق الإسلام يتركز حول ثلاثة جوانب مهمة، وهي العقيدة (التوحيد)، والقانون (الشريعة)، والأخلاق (التصوف)، وتجدر الاشارة إلى أن فكرة القانون في الإسلام تختلف تماما عن الحضارات الأخرى أو النظم القانونية الأخرى.

فأحكام الشريعة لها ميزاتها الخاصة، فهي تنظم كل جانب من جوانب الحياة الخاصة والاجتماعية للمسلم مسايرة للمشيئة الإلهية، لذا فكل الالتزامات التي فُرضت على المسلمين مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج فالغرض منها هو تحقيق جوهر المقاصد الربانية وهي مصالح العباد.

وعندما يتعلق الأمر الشرعي بنظام الحكم في الدولة، فان الإسلام لا ينص على شكل معين من أشكال التنظيم السياسي، ويبدو أن هذا من أكثر الأمور أهمية في انتشار السلام والنظام، وهو من شأنه إتاحة الحرية للمسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية[٤٤٣].

ومع ذلك فإن كل ما هو من شأنه تشكيل الحكومة، نظرا لطبيعة القوانين في الإسلام، فإن النظام السياسي لا يزال حاليا من السلطة التشريعية بالمعنى الحقيقي؛ لأن التشريع مخصوص بالله وحده ومن واجب الدولة تنفيذ القوانين الإلهية، والسيادة لله وحده[٤٤٤].

لذا من حيث المبدأ، فان الأحكام التي تنطبق على المسلمين، الذين بلغوا السن القانوني، ذكورا وإناثا، ، فأنها لا تطبق على غير المسلمين حتى في المجتمع الذي يشكل المسلمون الغالبية فيه.

Text and Commentary (*دستور ماليزيا: النص والتعليق، لعبد العزيز باري وفريد شعيب سفيان*)، PEARSON-PRENTICE HALL, 2009، KUALA LUMPUR، 3RD EDN.

[٤٤٣] SH NASR، 1994، ***Ideals and Realities of Islam*** (*المثل وحقائق الإسلام، للشيخ نصر*)، AQUARIAN، AQUARIAN، ص ٢٦-٢٨.

[٤٤٤] المصدر السابق.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وفي عهد الخلافة العثمانية على الرغم من تطبيق الشريعة الإسلامية، فأن هناك مجالات للقوانين الوضعية التي تعرف باسم عملية فرض القانون أو القاعدة الرمزية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالشؤون الداخلية والأمور المدنيوية الأخرى[٤٤٥].

الفرع الثاني: القانون الوضعي والإسلامي في ماليزيا

بدأت المشكلة والتوتر بين القانون الإلهي والقانون الوضعي البشري تظهر عندما ألغي قانون الشريعة الإسلامية عقب هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى وبدأت القوى الغربية في احتلال الدول الاسلامية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين[٤٤٦].

القانون العام (COMMON LAW) بوصفه نظاما قانونيا مبدئيا في ماليزيا، له جذوره في إنجلترا، فالحالات والأحداث التي يقررها القضاة في ظل نظام الاحتلال تنعقد جزأ من القانون، وكذلك التفسيرات التي قدمها القضاة لبعض التشريعات الصادرة عن البرلمان الذي يعد السلطة التشريعية في نظام وستمنستر (WESTMINSTER SYSTEM)[٤٤٧].

وهنا لا بد من القول والتأكيد على أنه عندما وصل البريطانيون إلى أرض شبه جزيرة ماليزيا في القرن الثامن عشر كان هناك بالفعل نظام قانوني ساري بصورة بسيطة مثل:

---

[٤٤٥] SH NASR، 2002، *The Heart of Islam* (*قلب الإسلام، لشخ نصر*)، NEW YORK، HARPER COLLINS، ص ٢٦-٢٨.

[٤٤٦] ينظر المصدرين السابقين وينظر أيضا J.E. PENNER, MCCOUBREY & WHITE'S، 2008، *Textbook on Jurisprudence* (*المذكرات في القانون*)، OXFORD UNIVERSITY PRESS، OXFORD، 4TH EDN، ص ١٢٤-١٢٥، و J.M. KELLY، 1992، *A Short History of Western Legal Theory* (*لمحة تاريخية موجزة عن نظرية القانونية الغربية، لجي إيم كيلي*)، CLARENDON PRESS، OXFORD، ص ١١٤-١٥٧.

[٤٤٧] نظام وستمنستر هو نظام للحكومة الديموقراطي البرلمانية على غرار السياسة في المملكة المتحدة، هذا المصطلح يأتي من قصر وستمنستر، مقر البرلمان في المملكة المتحدة، ينظر *http://en.wikipedia.org/wiki/Westminster_system*.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١. قوانين ملقا: يتضمن قواعد بشأن مسائل البيع والشراء والأحوال الشخصية.

٢. قوانين باهانح ١٥٩٥.

٣. قوانين قدح ١٦٠٥.

٤. قوانين جوهور ١٧٨٩.

٥. قوانين تسعة وتسعين من بيراك ١٨٧٨.

ويبدو أن هذا هو سبب إنشاء مجالس الشؤون الدينية والشؤون العرفية والتقاليد المعتادة للمساعدة في إنشاء الحكام ويكون السلطان أو الملك رئيسا للقضايا والأمور المتعلقة بالشؤون الدينية الإسلامية وأحوال المسلمين[٤٤٨].

وكان ذلك وفقا للجنة ريد (REID COMMISSION) وهي السلطة المكلفة بإعداد مشروع الدستور قبل وقت قصير من استقلال الملايو عام ١٩٥٧، لتعترف بوجود هذه المحاكم وتقرر صلاحياتها[٤٤٩].

---

[٤٤٨] R.H. HICKLING، *Malaysian Law* (*قانون الماليزيا*)، KUALA LUMPUR: PROFESSIONAL LAW BOOKS PUBLISHERS, 1987، ص٥٠، و *Undang-undang Melaka* (*قانون الملقا*)، THE HAGUE: MARTINUS NIJHOFF, 1976، ص٣٥، وينظر FARID SUFIAN SHUAIB، 2001، *An Introduction to the Malaysian Legal System* (*مقدمة للنظام القانوني الماليزية لفريد سفيان شعيب*)، UNIVISION PRESS SDN. BHD، KUALA LUMPUR، ص ٩.

[٤٤٩] *Report of the Federation of Malaya Constitutional Commission 1957* (*تقرير لاتحاد الملايو اللجنة الدستورية عام ١٩٥٧*)، (LONDON: HMSO, 1957, PARA. 122 ON P. 53)، وينظر أيضا ABDUL AZIZ BARI، *The Development and Role of Constitutional Monarchy in Malaysia* (*التطور والدور للملكية الدستورية في ماليزيا، لعبد العزيز باري*)، UNPUBLISHED PHD THESIS, UNIVERSITY OF BIRMINGHAM, ENGLAND, 1996, CH. 4).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وهذا بلا شك أصبح أساسا لنظام المحاكم المزدوج أو المتوازية الموجودة حاليا في ماليزيا، ومن أهم ميزات هذا النظام هو النظام الفيدرالي الذي يوفر مساحة للمحاكم الشرعية للتطور، وتحت هذا الإطار فإن المحاكم الشرعية تقع تحت الولاية القضائية للولايات.

وفي الوقت نفسه نجد الدستور الفدرالي يسكت عن ذكر مبدأ المساواة فيه، وهذا يفتح الفرصة ويتيح البحث في المبادئ الإسلامية لمواصلة دون التصريح عنها عبر القانون الدستوري، فوضعت الإدارة التي تعتني بإملاء الأحكام الفارغة والمسكوت عنها في الدستور وهي قسم المحاكمة وقضاة الشريعة الإسلامية (JABATAN KEHAKIMAN SYARIAH MALAYSIA JKSM)[٤٥٠].

وعلى الرغم من أن الدستور الفدرالي لم يشر إلى موقف الشريعة الإسلامية بوصفها مصدرا قانونيا في ماليزيا، إلا أنه لا يمكن القول باستبعاد الإسلام من قائمة المصادر التشريعية؛ لأن هناك طرقا عدة للنظر في هذه المسألة.

ومما يؤكد هذا موقف الإسلام في الدستور الفدرالي حيث صرح الدستور بأن الإسلام هو الدين الرسمي لدولة ماليزيا، وعلى هذا أقيم المجلس الملكي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من دستور ماليزيا المتجذر بقوة من مبادئ الشريعة الإسلامية عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتعلقة بخلافة العرش، التي تشمل المسائل المتعلقة بالمؤهلات والشروط[٤٥١].

ويبدو أن هذه الأحكام الواردة في الدستور الفدرالي الماليزي تمثل أساس الشريعة الإسلامية على النحو الذي طرحه الفقهاء المسلمين في الماضي، فكل هذا يؤكد على نقطة مهمة وهي أن الإسلام في

---

[٤٥٠] الموقع الرسمي: http://www.jksm.gov.my/jksmv2

[٤٥١] , Ch. 4. Abdul Aziz Bari, The Development and Role of Constitutional Monarchy in Malaysia,

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الواقع الماليزي جزء لا يتجزأ من القانون الأعلى في ماليزيا، وعلى الرغم من أن الدستور الفدرالي هو القانون الأعلى للبلاد، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الإسلام تابع له.

نحو ٦٠ في المائة من سكان ماليزيا من المسلمين، والأغلبية الساحقة منهم من سكان الملايو الأصليين وهذه الخلفية لها تأثير مباشر في المساعدة على تطبيق القوانين الإسلامية في المجتمع.

ومن الواضح أن في بعض النواحي نجد للإسلام دورا أثناء عملية تشكيل القانون الأعلى للبلاد، ويمكن أيضًا القول أن موقف الإسلام بوصفه واحدا من المصادر التشريعية للقانون يتم التعامل معها من خلال النظر في المادة الواردة في القوانين المكتوبة التي قررها كل من البرلمان والمجالس التشريعية للولاية[٤٥٢].

وخلال ذلك نص الأحكام المتعلقة في الخدمات المصرفية الإسلامية وشؤون الأحوال الشخصية والأسرة المسلمة، وهي في الواقع نصوص من فقهاء الشريعة الإسلامية[٤٥٣].

---

[٤٥٢] ينظر دستور ماليزيا: النص والتعليق لعبد العزيز باري وفريد شعيب سفيان، ، كوالا لمبور: بيرسون، برنتيس هول، ٢٠٠٩ (Abdul Aziz Bari & Farid Sufian Shuaib, Constitution of Malaysia: Text and Commentary, 3rd edn, Kuala Lumpur: Pearson-Prentice Hall, 2009): ٤-١٠.

[٤٥٣] وينظر أيضا التطور والدور للملكية الدستورية في ماليزيا، لعبد العزيز باري (Abdul Aziz Bari, The Development and Role of Constitutional Monarchy in Malaysia.: Ch. 4).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المبحث الثالث: تطبيقات التصرفات المالية في واقع ماليزيا ومقارنتها بنظرية الإمام الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام

يتضمن هذا المبحث خمس مطالب:

المطلب الأول: مفهوم المال والملكية في القانون الماليزي

الفرع الأول: القانون المالي

الفرع الثاني: المقارنة بين قانون الأموال العامة ونظرية الشيخ عزّ الدين

المطلب الثاني: إدارة أموال التركة والوصية

الفرع الأول: النظر في واقع ماليزيا

الفرع الثاني: المقارنة بنظرية عزّ الدين

المطلب الثالث: إدارة الوقف والقانون

الفرع الأول: النظر في واقع ماليزيا

الفرع الثاني: المقارنة بنظرية الشيخ عز الدين

المطلب الرابع: إدارة التصرفات المالية وحفظها في ماليزيا

الفرع الأول: النموذج في المجلس الديني الإسلامي بولاية سلانجور

الفرع الثاني: التصرف التنظيمي في إدارة IMAS

الفرع الثالث: المقارنة بنظرية الشيخ عزّ الدين

المطلب الخامس: المقارنة في حالة الطوارئ

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

المطلب الأول: مفهوم المال والملكية في القانون الماليزي

الفرع الأول: القانون المالي

من خلال المراجعة والتدقيق يدرك الباحث أن القانون الماليزي قد تعرض، لمفهوم المال وبيان ذلك في ما يأتي:

١. الأموال غير المنقولة وهي "الأرض" ومصطلح "الأرض" أو "ملكيتها" للدلالة على سطح الأرض أو تحت الأرض مع كل شيء فيه، بما في ذلك جميع النباتات على أو تحت الأرض، وكذلك المياه، وجميع الموجودات الدائمة على الأرض، مثل المباني و كافة التجهيزات التي فيها[٤٥٤].

٢. الأموال المنقولة، وهي كل الأشياء التي ليست ممنوعة ملكيتها بموجب القانون. وهذه الممتلكات المنقولة تشمل النقود والمجوهرات والسيارات والأجهزة المترلية والأدوات المكتبية، والمنتجات التجارية والصناعية والكهربائية والإلكترونية، والآلات وهلم جرا[٤٥٥].

وقانون الأراضي الرئيسي المعتمد في ماليزيا هو قانون الأراضي الوطنية عام ١٩٦٥[٤٥٦] (KANUN TANAH NEGARA 1965)، ويستند هذا النظام القانوني إلى نظام تسجيل الأراضي المستخدمة تورينس في أستراليا (TORRENS SYSTEM)، ولكن بعد التعديل ليتناسب مع الوضع الماليزي[٤٥٧].

---

[٤٥٤] تعريف "الأرض" تحت الصورة. ٥ الفقرة (د) قانون الأراضي الوطنية لعام ١٩٦٥ (**perenggan (d), s. 5 Kanun Tanah Negara 1965**) ويمكن الاطلاع على تعريف أكثر شمولا من المبنى في الصورة. ٢ (١) من قانون امتلاك الأراضي عام ١٩٦٠م (**s. 2(1) Akta Pengambilan Tanah 1960**)، بصيغته المعدلة بموجب القانون **A999** (سنة ٣١ يوليو ١٩٩٧)، (http://www.lawnet.com.my).

[٤٥٥] المصدران السابقان.

[٤٥٦] KANUN TANAH NEGARA 1965، (http://www.lawnet.com.my).

[٤٥٧] نظام تورينس أصله من جنوب استراليا، ويسمى هذا النظام بالتزامن لسير روبرت تورينس (Sir Robert Torrens) الذي عرضه في جنوب أستراليا في عام ١٨٥٨، ثمّ انتشر في وقت لاحق إلى جميع أنحاء أستراليا وإلى أجزاء أخرى كثيرة من العالم *http://ms.wikipedia.org/wiki/Kanun_Tanah_Negara*

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وفضلا عن ذلك هناك قوانين عدة وتشريعات تعدّ من الهيئة الإدارية المهتمة بشؤون الأراضي الماليزية[٤٥٨] وهي مثل:

١. قانون التملك والعناوين عام ١٩٨٥ [٤٥٩].

٢. قانون اكتساب الأراضي عام ١٩٦٠[٤٦٠].

٣. قانون الإسكان والتنمية عام ١٩٦٠[٤٦١].

٤. قانون المحافظة على الأراضي عام ١٩٦٠[٤٦٢].

٥. قانون الأراضي (المستوطنات الجماعية) عام ١٩٦٠[٤٦٣].

٦. قانون المناجم والمعادن في الولاية[٤٦٤].

٧. قانون الأراضي الصالح والبراري عام ١٩٥٧[٤٦٥].

٨. قانون الشعوب الأصلية لعام ١٩٥٧ (المعدل ١٩٧٤)[٤٦٦].

فقانون الأراضي الوطنية الماليزية ينص على أن عامة الناس ما عدا الذي لم يصل سن البلوغ، والمؤسسات المصرح بها والمنظمات والحكومات والمنظمات الهيئة الرئاسية قد تحصل على الموافقة والإذن في تملك الأموال غير المنقولة[٤٦٧].

---

[٤٥٨] ROHIMI HJ SHAPIE، *LAND, PROPERTY & REAL ESTATE: FALSAFAH "HARTA" POLISIAN: UNDANG-UNDANG TANAH* MALAYSIA [١٩٩٨] ٣ CLJ SUPP XXXI (فلسفة: "المال" :السياسة: قانون الأراضي)، ص ٤.

[٤٥٩] *AKTA HAKMILIK STRATA 1985*، http://www.lawnet.com.my

[٤٦٠] *AKTA PENGAMBILAN TANAH 1960*، http://www.lawnet.com.my

[٤٦١] *AKTA PEMAJU PERUMAHAN 1960*، http://www.lawnet.com.my

[٤٦٢] *AKTA PEMELIHARAAN TANAH 1960*، http://www.lawnet.com.my

[٤٦٣] *AKTA TANAH (PENEMPATAN BERKELOMPOK) 1960*، http://www.lawnet.com.my

[٤٦٤] *ENAKMEN PERLOMBONGAN NEGERI*، http://www.lawnet.com.my

[٤٦٥] *ORDINAN TANAH SABAH DAN SARAWAK 1957*، http://www.lawnet.com.my

[٤٦٦] *AKTA ORANG ASLI 1957 (SEMAKAN 1974)*، http://www.lawnet.com.my

[٤٦٧] هكذا كما ذكر في القسم ٢٠٥ ينص على أنه الرجل الذي يستطيع التعامل مع الأرض بالرجوع إلى ق. ٤٣ (*MEMPERUNTUKKAN TENTANG ORANG YANG BOLEH BERURUSNIAGA DENGAN TANAH DENGAN MERUJUK S. 43 KANUN Kanun Tanah* من *.*) Negara 1965 Seksyen 205 s. 43، http://www.lawnet.com.my

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وأما الذي لم يصل سن البلوغ أي ما زال يعتبر مراهقا قد ذُكِر بوضوح على عدم السماح لهم بتملك الاراضي، على الرغم أنه في (الممتلكات المنقولة) لا يوجد أي قيود محددة ينص عليها القانون[٤٦٨].

قانون الأراضي ينص أيضا على أن الملك العام للأراضي يعود أصلا لسلطة حكومة الولاية[٤٦٩]، ولكن قد يتم توزيع الملكية والتصرفات في الأراضي على المجتمع[٤٧٠] والحكومة والهيئة الحكومية أو شركة في عدة طرق[٤٧١]، منها:

١. التصرف في المحافظة على الأرض وإحياء الموات[٤٧٢].

٢. عقود استئجار الأراضي الاحتياطي[٤٧٣].

٣. تراخيص الاسكان المؤقت[٤٧٤].

٤. التصاريح[٤٧٥].

٥. التصاريح باستخدام المجال الجوي[٤٧٦].

---

[٤٦٨] المصدر السابق، **KEDUDUKAN HARTA DALAM ISLAM: KAJIAN TERHADAP PERUNDANGAN TANAH DI MALAYSIA** [١٩٩٨] ٣ CLJ SUPP XXXI (فلسفة "المال" في الإسلام: دراسة في قانون الأراضي في ماليزيا)

[٤٦٩] ينظر قانون الأراضي (Kanun Tanah Negara 1965 S. 9); **PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN BAHAGIAN 6, PERHUBUNGAN ANTARA PERSEKUTUAN DENGAN NEGERI-NEGERI, BAB 1 - Pembahagian kuasa perundangan PERKARA 74 DAN 77 DAN JADUAL 9 SENARAI 1 PERKARA 4(E)(I)** (الدستور الفدرالي، القسم ٦، العلاقة بين الحكومة الفدرالية والولاية، الباب الأول، تقسيم السلطة القانونية) المادة ٧٤ و ٧٧ مع الجدول ٩)

[٤٧٠] المصدر نفسه المادة ٤٠ (Seksyen 40, Kanun Tanah Negara 1965)

[٤٧١] **المادة ٤٣ من قانون ينص على الأشخاص أو الهيئات التي يمكن التخلص منها.**

[٤٧٢] المصدر نفسه المادة ٧٦.

[٤٧٣] المصدر نفسه المادة ٦٢.

[٤٧٤] المصدر نفسه المادة ٦٣.

[٤٧٥] المصدر نفسه المادة ٦٥.

[٤٧٦] المصدر نفسه المادة ٧١ و٧٥ A.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

تكون إدارة الأراضي العامة تحت وزارة الأراضي والتنمية التعاونية من قبل مجلس الوزراء[٤٧٧]، ويترأس المدير العام لدائرة الأراضي والمناجم في الوزارة وإدارة الأراضي والمناجم على مستوى الولاية، وينص القانون أيضا على أن مسؤولية المراقبة والتحديد التنفيذي على الأرض يتحمله المجلس الوطني للأرض (MAJLIS TANAH NEGARA) كما هو منصوص عليه في الدستور موضوع (٩١)[٤٧٨].

ولكن رغم كل هذه النصوص القانونية ترجع القرارات النهائية فيما يتعلق بالأراضي إلى يد الملك أو السلطان الولاية الذي يخول هذا الأمر إلى المجلس التنفيذي للولاية، ويكون هذا المجلس بشكل حكومة الولاية كما ينص في سن قانون الأراضي الوطنية، وهذا يعني كما هو واضح أن حق التصرف في شؤون ملكية الأراضي العامة التي ترجع إلى مصالح المسلمين هو بيد السلطان ونوابه.

الفرع الثاني: المقارنة بين قانون الأموال العامة ونظرية الشيخ الإمام عزّ الدين:

إن قانون الأموال العامة في ماليزيا يتفق مع ما ذهب إليه الشيخ عزّ الدين حيث يرى أن حقوق التصرفات في الأموال العامة ترجع إلى يد الإمام ونوابه وفي ماليزيا فإن سلطة التصرف في الأموال العامة تكون بيد جلالة الملك والحكومة الفدرالية برئاسة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء في مستوى الحكومة المركزية والسلاطين وحكومة الولاية برئاسة كبير الوزراء والمجلس التنفيذي في مستوى الولايات، وكذلك في الأموال الخاصة .

---

[٤٧٧] KEMENTERIAN TANAH DAN PEMBANGUNAN KOPERASI ، http://www.lawnet.com.my

[٤٧٨] الدستور الفدرالي الماليزيا، باب الرابع موضوع ٩١، وينظر أيضا قانون الأراضي الوطنية ١٩٦٥ S5.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المطلب الثاني: إدارة أموال التركة والوصية

هذه الإدارة التي تعني ضمان المصالح وتحقيقها في أموال المسلمين وتهتم بكلا الطرفين وهما الدنيوية أي طرف ورثة الحي وطرف الوارث الميت، وهذا مهم في نظرة الشريعة حتى تصل الحقوق والمفروضات إلى مستحقيها، فسننظر شكل إدارتها في الواقع القانوني بماليزيا.

الفرع الأول: النظر في واقع ماليزيا

يقوم قسم إدارة الإرث والوصية في ماليزيا على أحكام الشريعة الإسلامية رغم القانون الأساسي هو القانون المدني، وذلك لأن القانون المدني لا يشمل سوى الإجراءات الإدارية مثل إجراءات الطلب ومعالجة توزيع القسمة وتحقيق الولاية القضائية ونحوها.

إذا تُوفي المسلم بدون ترك الوصية فسيكون توزيع تركته من الأموال تحت القانون الفرعي ٩٨ لأموال الميراث (توزيع) سنة ١٩٥٥ فرع ١٢ (٧)[٤٧٩] الذي ينص على:

"يجب على الجابي تحديد أكثر الطرق الملائمة للتطبيق في إدارة تركة المتوفى، الذي يقرر فيما يتعلق بالمستفدين وأسهمهم ومصالح كل واحد منهم."[٤٨٠]

أما ولاية السلطة في عملية التقسيم وإدارة أموال التركة تقع تحت الحكومة الاتحادية الفدرالية كما هو منصوص في المادة ٧٤ و٧٧ الجدول التاسع قائمة ١ من المادة ٤ (ي) (١) من الدستور[٤٨١].

---

[٤٧٩] http://www.lawnet.com.my›AKTA HARTA PUSAKA KECIL 98(PEMBAHAGIAN) 1955 SEKSYEN 12(7)

[٤٨٠] النص الأصلي: "Pemungut hendaklah menentukan, dalam apa cara yang paling sesuai, undang-undang yang terpakai kepada penurunan harta pesaka simati, dan hendaklah memutuskan siapa mengikit undang-undang itu adalah benefisiari-benefisiari dan kadar syer dan kepentingan masing-masing."

[٤٨١] PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN BAHAGIAN 6; PERHUBUNGAN ANTARA PERSEKUTUAN DENGAN NEGERI-NEGERI, BAB 1 - Pembahagian kuasa perundangan، PERKARA 74 DAN 77 DAN JADUAL 9 SENARAI 1 PERKARA 4(E)(I) ((الدستورالفدرالي ، القسم ٦، العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولاية، الباب الأول، تقسيم السلطة القانونية) المادة ٧٤ و ٧٧ مع الجدول ٩)

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ومع ذلك فان المحكمة الشرعية التي تحت سلطة حكومة الولاية لها الصلاحية في مسؤولية إصدار شهادة الفرائض التي تحدد المستحقين من الورثة وأسهمهم، استنادا إلى أحكام الإدارة الإسلامية للولايات الأحكام (٥٠٥) من قانون الإدارة الإسلامية ١٩٩٣[٤٨٢].

ومن المؤسسات التي تتولى بالصلاحية في إدارة أموال التركة وفق الحقوق الموفّرة القانونية لها وهي:

١. مؤسسة أمانة رايا المحدودة (AMANAH RAYA BERHAD) التي تشرف على عملية توزيع التركة من الأموال المنقولة التي لا تزيد قيمتها عن٦٠ ألف رينجيت ماليزي، وهذا يستند على أحكام (٥٣٢) لشركة أمانة رايا المحدودة[٤٨٣].

٢. وحدة توزيع قسمة الفرائض التابعة لمكتب إدارة الأراضي المنطقية (UNIT PEMBAHAGIAN PESAKA PEJABAT TANAH DAERAH) التي تشرف على عملية توزيع التركة من الأموال غير المنقولة (الأرض) وحدها أو الممتلكات العقارية والمنقولة التي لا تزيد قيمتها عن ١٠ ألف رينجيت ماليزي، وهذا وفقا لأحكام ٩٨ أموال التركة الصغيرة (توزيع) لسنة ١٩٥٥ فرع ١٢ (٧)[٤٨٤].

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

---

٤٨٢ Enakmen Pentadbiran Agama Islam Negeri-negeri Akta (505) Pentadbiran Undang-undang Islam 1993، http://www.esyariah.gov.my.

٤٨٣ AKTA (532) PERBADANAN AMANAH RAYA BERHAD، http://www.lawnet.com.my.

٤٨٤ AKTA HARTA PUSAKA KECIL 98(PEMBAHAGIAN) 1955 SEKSYEN 12(7)، http://www.lawnet.com.my .

مة العليا وهي تتعامل مع أموال التركة التي تزيد قيمتها عن ٦٠ ألف رينجيت ماليزي،

من الأموال المنقولة أو غير المنقولة استنادا إلى القانون الصغير ٩٨ لأموال التركة (توزيع)

١٩٥٩ فرع ٢٩[٤٨٥] وقانون الوصية والإدارة ١٩٥٩ (قانون ٩٧)[٤٨٦].

ضوع الإدارة في تشكيل الوصايا وكتابتها فتكون تحت سيطرة قانون الوصية ١٩٥٩[٤٨٧]

الأمور الآتية:

المسؤول في ولاية الأموال.

الوصي.

الشخص المعين لإدارة الأراضي المدارة.

الأمر (الوصي) للأطفال وهو بموجب قانون رعاية الطفل لعام ١٩٦١[٤٨٨].

وصية السابقة.

اء التوجيهات لتجهيز الجنازة.

ل مسؤول الولاية المالية في موضوع الاستثمار أو تقسيم التركة بدون الحاجة إلى الإستشارة

ة من أي جهة معينة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

---

http://www.lawnet.com.my ،*AKTA HARTA PUSAKA KECIL 98(PEMBAHAGIAN) 1955 S*

.http://www.lawnet.com.my ،*AKTA PROBET DAN PENTADBIRAN 1*

.http://www.lawnet.com.my ،*ORDINAN*

.http://www.lawnet.com.my ،AKTA PENJAGAAN KANA

فليست إدارة الفرائض والوصية في ماليزيا مرتكزة على واحد أو إثنين في القانون المعين فحسب، بل هي في الواقع تشمل جميع القوانين ذات الصلة بها؛ وذلك بسبب الوراثة التي من ضمنها وجود الأموال غير المنقولة أي الأراضي ولذلك ينبغي الاعتناء والاهتمام بجميع القوانين المتعلقة بالأراضي مثل:

١. القانون الوطني للأراضي ١٩٦٥ (KANUN TANAH NEGARA 1965).

٢. قانون الأراضي (مناطق المستوطنات الجماعية) عام ١٩٦٠ (AKTA TANAH(KAWASAN PENEMPATAN BERKELOMPOK) 1960).

٣. قانون ألقاب التملك (AKTA HAKMILIK STRATA).

٤. أحكام الأراضي المحجوزة لعرق الملايو في الولايات (ENAKMEN REZAB MELAYU NEGERI-NEGERI).

٥. قانون استملاك الأراضي (AKTA PENGAMBILAN TANAH).

وبناء على ما هو مذكور في القوانين الواردة في شؤون إدارة الفرائض والوصية في ماليزيا فان هذا الموضوع:

أ. تحت سلطة الحكومة الفدرالية.

ب. تقوم الإدارة والاجراءات في القانون المدني.

ت. رغم ذلك فأن إدارة قسمة التركة والتوزيع لا تزال تخضع للشريعة الإسلامية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفرع الثاني: المقارنة بنظرية عزّ الدين

ويظهر مما تقدم أن أساس المبادئ في مجال إدارة التركة لا يخالف بما ذكره الإمام الشيخ عزّ الدين وهو إلزام الإمام بالتصرف في الأموال وإدارتها في الأموال الخاصة ترجع في حيازة أصحابها أولا، وفي حالة عدم الإمكان في ذلك فالإمام أو الحكومة ستلزم بحقوق التصرف.

وعلى الرغم من خضوع التصرفات المالية بخصوص أموال التركة والوصية تحت الحكومة الفدرالية في ماليزيا إلا أن ذلك لا يتقاطع مع التصرفات المالية بما ذكره الشيخ الإمام عزّ الدين بن عبد السلام لأن حقوق التصرفات المالية ما زالت تحت سلطة الإمامة للمسلمين حرية التصرف فيها حسب ما قررها الشارع.

المطلب الثالث: إدارة الوقف والقانون

الوقف يعدّ من المصالح المالية منذ بداية العصر الإسلامي، حيث يدعم به نموالدين وحوائج المسلمين والتطور حيث ترجع المنافع للإصلاح الحياة الإجتماعية، لذا الإعتناء بهذه المؤسسة المالية هو ضروري لضمان المصالح وجلب المنافع للمسلمين، وسننظر إلى واقع الوقف وإدارتها في ماليزيا.

الفرع الأول: النظر في واقع ماليزيا

المادة ٤ (١) من الدستور الاتحادي الفدرالي[٤٨٩] تنص على إلغاء أي قانون مكتوب صدر بعد الاستقلال إذا كان يتعارض مع نص من النصوص الأصلية في الدستور، ومع هذا فأن أحكام الشريعة الإسلامية كانت مطبقة منذ عهد النبي ﷺ في القرن السادس الميلادي، ويجب القول بأن الإسلام هو الدين الرسمي

[٤٨٩] PERKARA 4 (1) PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

للاتحاد الفدرالي وفقا للمادة ٣ (١) من الدستور[٤٩٠]، وبهذا الاعتبار تكون للشريعة الإسلامية امتيازات خاصة وحقوق تطبيقية وأثر مماثل لتلك التي تعطى للأديان الأخرى على "أن تمارس في سلام وووئام في أي جزء من الاتحاد الفدرالي[٤٩١].

لا يوجد نص في الدستور الذي يوفر للمحكمة المدنية صلاحية الفصل في الوقف، ومع ذلك في الولايات الماليزية قد تم اعتبار الوقف نوعا من الأمانة، ولذلك في البداية يبدو أن يدخل موضوع الوقف في نطاق قانون وصي الأمانة عام ١٩٤٩[٤٩٢].

في الوقت نفسه منحت المحكمة الشرعية اختصاصا معينا، كما يتضح من لائحة القائمة الثانية في الجدول ٩ من الدستور[٤٩٣]، وفي إدارة القانون التشريعي الإسلامي للولاية[٤٩٤]، ولا بد من الإشارة إلى أنه لا ينطبق على موضوع فعل الوقف في العديد من القوانين الاتحادية والقانون المدني أو مبادئ القانون الإنجليزي، هذا ما هو واضح في الصورة ٤ (٢) قانون الأراضي الوطنية ١٩٦٥[٤٩٥]، الذي ينص على أن الوقف لا يمكن أن يخضع للأحكام الموجودة في قانون الأراضي الوطنية[٤٩٦].

---

٤٩٠ PERKARA 3 (1) PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN

٤٩١ AHMAD IBRAHIM, *The Future of the Shariah and The Shariah Courts in Malaysia*, Journal of Malaysian and Comparative Law, Vol. 20, 1993, Faculty of Law, University of Malaya, p. 52. However, there are cases which decided that wakaf falls within the jurisdiction of the civil courts not on this ground but on others. For examples in ***Shaik Zolkaffily bin Shaik Natar & Ors (sued as trustees of the estate of Sheik Eusoff bin Sheik Latiff, Deceased)*** [1997] 4 CLJ 70, G Rethinasamy [1993] 2 CLJ 605 and Isa Abdul Rahman [1992] 3 CLJ 1675.

٤٩٢ NURUL HILAL MD DAHLAN & ASSOCIATE PROFESSOR HJ HAIRUDDIN HJ MEGAT LATIF WAKAF: JURISDICTION BETWEEN CIVIL AND SYARIAH COURTS IN MALAYSIA [2003] 3 xiii clj law (الوقوف: تنازع الاختصاص بين المحاكم المدنية والشرعية في ماليزيا لنور الهلال محمد دهلان وأ. مساعد الحاج خير الدين الحاج بحات لطيف)

٤٩٣ SENARAI(ii) JADUAL 9 DALAM PERLEMBAGAAN

٤٩٤ ENAKMEN PENTADBIRAN UNDANG-UNDANG NEGERI.

٤٩٥ s. 4(2) KANUN TANAH NEGARA 1965

٤٩٦ GHAZALI BIN EUSOFF، ***Pentadbiran Waqaf Pengalaman Pulau Pinang***، Persidangan Penyelarasan Undang-Undang Syarak/sivil Kali Ke-VIII, 3-5 November, 1995, Organised by Bahagian Hal Ehwal Islam, Jabatan Perdana Menteri and Kerajaan Negeri Pulau Pinang، http://www.esyariah.gov.my/ (*الخبرة في إدارة الوقف في بينانغ*)، ص١٦ و ٢٠.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

فالقانون الذي ينطبق على الوقف، هو القانون المعروف باسم "القانون الحالي الجاري مفعوله" (FOR THE TIME BEING IN FORCE LAW)، الذي تم تحديده في وقت لاحق بقانون الشريعة الإسلامية[٤٩٧].

ومع ذلك في ماليزيا، تقع المهمة في إنشاء واختصاص المحكمة الشرعية على أيدي حكومات الولايات المعنية، فكل حكومة ولاية تتحمل المسؤولية عن وضع القوانين المتعلقة بالمسائل المدرجة في القائمة الثانية في الجدول ٩ من الدستور[٤٩٨].

وهذا الاختصاص كما هو منصوص عليه في المادة ٧٤ (٢) والمادة ٧٧ من الدستور[٤٩٩] التي تنص على أن السلطة التشريعية للولاية لديها القدرة على إنشاء القوانين فيما يتعلق بأي مسألة لم تذكر تفاصيلها في القائمة المحددة في الجدول التاسع، وهي تشمل المسائل التي لا تدخل في اختصاص البرلمان.

تأسست اختصاصات وصلاحيات المحكمة الشرعية العليا في كل ولاية وفقا لقانون الإدارة (أو الشؤون الدينية) الإسلامية التابعة لكل ولاية[٥٠٠] على سبيل المثال:

---

[٤٩٧] PROFESSOR AHMAD IBRAHIM، *Kedudukan Islam Dalam Perlembagaan Malaysia*، JURNAL HUKUM JILID X BHG. II، http://www.esyariah.gov.my/ (موضع الإسلام في دستور ماليزيا لأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم)، ص١٤٥ وينظر أيضا PROFESSOR AHMAD IBRAHIM، *Undang-Undang Islam dan Undang-Undang Barat – Satu Perbandingan*، JURNAL HUKUM JILID VI BHG. III، 213 (1410) H، http://www.esyariah.gov.my (*الشريعة الإسلامية والقانون الغربية – مقارنة لأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم*)، ص٢١٣.

[٤٩٨] MAHMUD SAEDON A. OTHMAN، *Bidangkuasa Mahkamah Syariah*، JURNAL HUKUM, JILID VII BHG 1, (1410)، http://www.esyariah.gov.my (*اختصاص المحكمة الشرعية، مجلة القانون لمحمود سعيدون*)، ص ٤-٥.

[٤٩٩] PERKARA 74 (2) DAN PERKARA 77 DALAM PERLEMBAGAAN

[٥٠٠] PROFESSOR TAN SRI DATUK AHMAD BIN MOHAMED IBRAHIM, KEDUDUKAN UNDANG-UNDANG ISLAM DI MALAYSIA, (JURNAL HUKUM (1418) H, Jilid xi bhg. II (موقف الشريعة الإسلامية في ماليزيا لأستاذ الدكتور تان سري داتوء أحمد بن محمد إبراهيم)، ص ١٢٨.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أ. أسست ولاية بينانج المحكمة الشرعية العليا للنظر والفصل في الوقف بموجب القانون الخاص ٤٨ (٢) (ب) (السابع) ٣٤ لإدارة الشؤون الدينية في بينانغ عام١٩٩٣[٥٠١].

ب. ويستند في ولاية قدح إلى قائمة القانون سس. ٩ (٢) (ب) (السابع) لمحكمة ١٩٣٥.[٥٠٢]

ج. وفي الأراضي الاتحادية في قائمة سس. ٤٦ (٢) (ب) (السابع) من قانون الإدارة الإسلامية (الأراضي الاتحادية) ١٩٩٣[٥٠٣].

د. وفي سلانجور على القائمة القانونية في إدارة الشريعة الإسلامية، ١٩٨٩ (ولاية سلانجور)[٥٠٤].

وكذلك التوفير القانوني في إنشاء المحكمة الشرعية الجزئية بالنسبة لكل ولاية كما:

أ. س. ٤٩ (٢) (ب) من قانون تشريعي بينانغ[٥٠٥].

ب. س. ٤٧ (٢) (ب) من أحكام الأراضي الاتحادية[٥٠٦].

ج. س. ٤٣ (٢) (ب) في قانون تشريعي سلانجور في قائمة واجبات المحكمة الشرعية[٥٠٧].

د. س. ١٠ (٢) (ب) قانون تشريعي ولاية قدح[٥٠٨].

---

٥٠١ http://www.esyariah.gov.my ،ss. 48 (2) (b) (vii) 34 ENAKMEN PENTADBIRAN HAL EHWAL ISLAM PULAU PINANG 1993

٥٠٢ http://www.esyariah.gov.my s. 9 (2) (b) (vii)35 ENAKMEN MAHKAMAH SYARIAH KEDAH 1993

٥٠٣ http://www.esyariah.gov.my .s. 46 (2) (b) (vii) PENTADBIRAN UNDANG-UNDANG ISLAM (WILAYAH PERSEKUTUAN) 1993

٥٠٤ http://www.esyariah.gov.my ،ENAKMEN PENTADBIRAN UNDANG-UNDANG ISLAM 1989 (NEGERI SELANGOR)

٥٠٥ http://www.esyariah.gov.my ، s. 49 (2) (b) ENAKMEN PENTADBIRAN HAL EHWAL ISLAM PULAU PINANG 1993. .

٥٠٦ http://www.esyariah.gov.my ،s. 47 (2) (b) AKTA WILAYAH PERSEKUTUAN

٥٠٧ http://www.esyariah.gov.my ،s. 43 (2) (b) ENAKMEN SELANGOR: KEWAJIPAN MAHKAMAH SYARIAH

٥٠٨ د. http://www.esyariah.gov.my ،s. 10 (2) (b) ENAKMEN KEDAH

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وكان الفارق بين المحكمة الشرعية الجزئية والمحكمة العليا أن المحكمة الجزئية يمكن أن تسمع فقط المطالبات التي تنطوي على مبلغ أو قيمة لا تتجاوز خمسين ألف رينجيت ماليزي[٥٠٩].

وجميع الممتلكات الوقفية في ماليزيا تخضع لقانون مراقبة ايجار عام ١٩٧٦[٥١٠]، الأمر الذي يسيطر على الحد الأعلى من تسعير الإيجار، لذا أكثر الإيجار من الممتلكات الوقفية منخفض جدا، وسوف ترجع أموال الإجارة من الوقف إلى هيئة المجلس الديني التابعة للولاية بصفتها الموصي للأمانة[٥١١].

الفرع الثاني: المقارنة بنظرية الشيخ عزّ الدين

والقوانين التي وضعت في موضوع الوقف في ماليزيا تطابق مع مقاصد الشريعة كما ذكرها الإمام الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام حيث تجلب المصالح للعباد والمنافع الدنيوية والأخروية وتدفع عنهم كل المفاسد والمضرات من اجل حفظ الدين والنفس، وهذا مبدأ أساسي في مفاهيم المقاصد ولا تزال القرارات والأحكام الصادرة تلتزم حفظ الحقوق الخاصة بالتصرفات المالية.

تبينت الاهتمام به وبإدارته خلال القانون الموفر حيث الحكم الإمام أو نوابه من حكومة الولاية وارتباطهم بالحدود القانونية الخاصة لكي تضمن المصالح والمنافع للمستحقين.

---

٥٠٩ PROFESSOR AHMAD IBRAHIM، ***Kedudukan Islam Dalam Perlembagaan Malaysia***، JURNAL HUKUM JILID X BHG. II، http://www.esyariah.gov.my/، (موقف الشريعة الإسلامية في ماليزيا لأستاذ الدكتور تان سري داتوء أحمد بن إبراهيم)، ص ١٢٨،

٥١٠ MAHMUD SAEDON A. OTHMAN، ***Bidangkuasa Mahkamah Syariah***، JURNAL HUKUM, JILID VII BHG 1, (1410)، http://www.esyariah.gov.my، (اختصاص المحكمة الشرعية، مجلة القانون لمحمود سعيدون)، ٤-٥.

٥١١ المصدر نفسه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المطلب الرابع: إدارة التصرفات المالية وحفظها في ماليزيا

وجود المؤسسات الدينية الإسلامية التي تعتني بشؤون المسلمين والإدارة الدينية في ماليزيا ليست أمرا جديدا، بل هي موجودة منذ البداية بوصفها منصة مهمة ووسيلة للحفاظ على المصلحة العامة عقب التغيرات التي أصابت البلاد عامة، مثل التطور السريع اقتصاديا واجتماعيا.

على سبيل المثال أوجد نموُ المدن الجديدة حول كوالالمبور وبوترا جايا فهرسة للتنمية الاستراتيجية والتقدم، كل هذا أدى إلى التنمية الاقتصادية السريعة ووجود ممر التنمية في مناطق الضواحي الخالية سابقا من التطوير والنشاط.

ويركز هذا المبحث على إدارة وتطوير العقارات التي تنطوي على أرض الوقوف والهبات وفائض الفرائض[٥١٢] ومشاريع التنمية التي تقوم بها في ولاية سلانجور لكونها تمثل أكثر الولايات تطورا في ماليزيا.

الفرع الأول: النموذج في المجلس الديني الاسلامي بولاية سلانجور (MAJLIS AGAMA ISLAM SELANGOR)

تأسس المجلس الديني الاسلامي بولاية سلانجور (MAJLIS AGAMA ISLAM SELANGOR) أو معروف بـــ (MAIS) بموجب المادة ٥، من إدارة شؤون الشريعة الإسلامية عام ١٩٥٢م (رقم ٣ من تشريع ١٩٥٢) والفقرة الفرعية ٤ (١)، والتشريع للإدارة الدينية الإسلامية (ولاية سيلاندور) ٢٠٠٣[٥١٣] على النحو التالي:

---

[٥١٢] فائض الفرائض يعني الزوائد المالية مثل العقارات التي ترك صاحبهابعد موته و لم يخلف الوارث بعدها فترجع إلى مصالح المسلمين.

[٥١٣] seksyen 5, Enakmen Pentadbiran Undang-Undang Islam 1952 (Enakmen No. 3 Tahun 1952) dan subseksyen 4 (1), Enakmen Pentadbiran Agama Islam (Negeri Selangor) 2003

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

"يجب أن يكون هناك مجلس للدين الإسلامي والأعراف الملايوية يختص بولاية سيلانجور" [٥١٤]

فمن أهم المقاصد في إنشاء هذا المجلس في ذلك الوقت هو كونه هيئة استشارية ومساعدة لجلالة السلطان في المسائل المتعلقة بالشؤون الإسلامية والعادات والأعراف الجارية في عرق الملايو في ولاية سلانجور، وتمت الإشارة إلى هذه المسألة في الفرع ٤ (١)، والتشريع للإدارة الدينية الإسلامية (ولاية سيلانجور) ٢٠٠٣[٥١٥] على النحو التالي:

"يجب أن يكون هناك هيئة تسمى بـــ " المجلس الديني الإسلامي بسلانجور لتقديم المساعدة والاستشارة لجلالة السلطان في المسائل المتصلة بالإسلام"[٥١٦].

فتكون MAIS وهو كيان رسمي في الولاية وهو الهيئة المخولة من قبل جلالة السلطان باعتبارها وكيلا مسؤولا في جميع الأمور المتعلقة بالدين على النحو المنصوص عليه في المادة ٦ من الإدارة الدينية الإسلامية (ولاية سيلانجور) ٢٠٠٣[٥١٧] على النحو التالي:

"ويقوم المجلس بتقديم المساعدة والاستشارة لجلالة السلطان المعظم فيما يتعلق بالشؤون الدينية الإسلامية في الولاية ما عدا المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية القطعية وإقامة العمل، فجميع هذه المسائل

---

[٥١٤]. النص الأصلي باللغة الماليزية هو : " Hendaklah ditubuhkan satu Majlis Agama Islam dan Adat Istiadat Melayu Selangor dan disebut dalam bahasa Inggeris 'Council of Religion and Malay Customs Selangor'."

[٥١٥] seksyen 4(1), Enakmen Pentadbiran Agama Islam (Negeri Selangor) 2003

[٥١٦] النص الأصلي باللغة الماليزية هو : " Maka hendaklah ada suatu badan bernama "Majlis Agama Islam Selangor" untuk membantu dan menasihati Duli Yang Maha Mulia Sultan dalam perkara-perkara yang berhubung dengan agama Islam"

[٥١٧] Seksyen 6 Enakmen Pentadbiran Agama Islam (Negeri Selangor) 2003

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

يجب أن تكون تحت السلطة الرئيسة في ولاية سيلانجور بعد جلالة السلطان المعظم، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون "[٥١٨].

وفي ١ مارس ٢٠٠٥، تم نقل ادارة بيت المال التابع لولاية سلانجور التي كانت في الأصل فرع من ادارة قسم الشؤون الإسلامي بولاية سيلانجور (JABATAN AGAMA ISLAM SELANGOR) وهي الهيئة المعروفة بـ (JAIS)، وهذا عقب قرار في اجتماع MAIS المنعقد في ١٤ نيسان ٢٠٠٥[٥١٩].

ويستند هذا على ما جاء في القسم ٨١ (٣) من القانون التشريعي في إدارة شؤون الديانة الإسلامية (ولاية سيلانجور) ٢٠٠٣[٥٢٠] الذي ينص على أن MAIS يحق للسلطة الإدارية في التصرف بجميع الأموال والخزانة التابعة لبيت المال[٥٢١].

هذه الهيئة لديها التزام لتعزيز وتشجيع الازدهار الاجتماعي والاقتصادي للمسلمين في ولاية سلانجور وفقا للشريعة الإسلامية على النحو المنصوص عليه في الفقرة الفرعية ٧ (١) من القانون التشريعي في إدارة شؤون الديانة الإسلامية (ولاية سيلانجور) ٢٠٠٣[٥٢٢].

---

[٥١٨] النص الأصلي باللغة الماليزية هو : "Majlis hendaklah membantu Kebenarannati Duli Yang Maha Mulia Sultan berkenaan dengan semua perkara yang berhubungan dengan agama Islam di dalam Negeri Selangor, kecuali perkara-perkara Hukum Syarak dan yang berhubungan dengan pentadbiran kehakiman, dan dalam semua perkara sedemikian hendaklah menjadi pihak berkuasa utama di dalam Negeri Selangor selepas Duli Yang Maha Mulia Sultan, kecuali jika diperuntukkan selainnya dalam Enakmen ini".

[٥١٩] تقرير السنوي ٢٠٠٥ Majlis Agama Islam Selangor (2005), Laporan Tahunan 2005, Selangor : Majlis Agama Islam (Selangor,: ٨-٩، وينظر أيضا : http://www.mais.gov.my/majlis .

[٥٢٠] seksyen 81(3) Enakmen Pentadbiran Agama Islam (Negeri Selangor) 2003 :٨-٩، وينظر أيضا: http://www.mais.gov.my/majlis

[٥٢١] Kerajaan Negeri Selangor (2003), Enakmen Pentadbiran Agama Islam (Negeri Selangor), Selangor : Majlis Agama Islam Selangor ص٥١.

[٥٢٢] seksyen 81(3) Enakmen Pentadbiran Agama Islam (Negeri Selangor) 2003 :٨-٩، وينظر أيضا: http://www.mais.gov.my/majlis

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وبالإضافة إلى ذلك، فان MAIS الأمين الوحيد على أموال الوقف والنذور والأمانة في الولاية، وهذه المسألة مشار إليها في الفقرة الفرعية ٥ (٤) والمادة ٨٩ من القانون التشريعي في إدارة شؤون الديانة الإسلامية (ولاية سيلانجور) ٢٠٠٣[٥٢٣].

الفرع الثاني: التصنيف التنظيمي في إدارة MAIS

الهيكل الإداري لـــ MAIS يتفرع الى خمسة عشر قسما:[٥٢٤]

١. القسم الإداري
٢. قسم الخزانة المالية
٣. قسم بيت المال
٤. قسم التنمية المالية
٥. قسم التنمية البشرية
٦. قسم تنمية الشركة
٧. قسم الشؤون العامة
٨. قسم مكتبة الأوقاف
٩. قسم إدارة المشاريع
١٠. قسم الشؤون القانونية
١١. قسم إدارة شؤون المؤلفة قلوبهم والتنمية

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

---

٥٢٣ subseksyen 5(4) dan seksyen 89 Enakmen Pentadbiran Agama Islam Selangor (Negeri Selangor) 2003

٥٢٤ http://www.mais.gov.my/majlis

١٢. قسم مراجعة الحسابات الداخلية

١٣. قسم حماية المرأة بيت الإحسان

١٤. قسم تنقية العقيدة بيت لإيمان

١٥. قسم إصلاح بيت الرقاب.

ويركز هذا الفرع على قسم الإدارة وقسم بيت المال وقسم التنمية المالية، ولكل من هذه الأقسام واجبات ومسؤوليات محددة.

فوحد النطاق الإداري لقسم الإدارة ومسؤوليته هو[٥٢٥]:

أ. إدارة وتشغيل مكاتب MAIS ومراقبة مستوى الجودة

ب. إدارة شؤون اللجنة الدائمة للأحوال الاجتماعية للمسلمين.

ج. إدارة التدريب للموظفين والخدمات.

د. إدارة نظام المعلومات والاتصالات والحاسبة وعلاقات وسائل الإعلام

وحد النطاق الإداري لقسم بيت المال ومسؤوليته هو:

أ. إدارة ومراقبة العمليات المالية لـ MAIS وتقارير إدارة الأصول ورأس المال ورواتب الموظفين والإيرادات.

ب. المراقبة والاشراف على موارد MAIS من الزكاة والتبرعات الخيرية والأوقاف والصناديق الاستئمانية، ومصارف المساجد وغيرها من مصادر مالية.

---

٥٢٥ Bahagian Pengurusan, Majlis Agama Islam Selangor, http://www.mais.gov.my/. 29 Januari 2011

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ج. إعداد القوائم المالية ومساعدة عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة، وكذلك التأكد من أن كل المعاملات والبيانات المالية وفقا للمعايير القانونية المحاسبية.

د. إعداد الميزانية السنوية وتنظيم البيانات المالية والتقارير المقدمة من أنشطة الشركات التابعة لـ MAIS .

ه. البحث والتحليل لعوائد الاستثمار على المدى القصير والطويل الأجل لـ MAIS .

أما قسم التنمية المالية فتتدرج تحت هذا القسم ثلاث وحدات تنفيذية:

أ. وحدة الأوقاف.

ب. وحدة الوصايا / الأمانة.

ج. وحدة المواريث / الفرائض.

وحد النطاق الإداري لهذا القسم المسؤولية هو:

أ. معالجة استلام ممتلكات الوقف والوصايا وفائض الفرائض والصناديق الاستئمانية والممتلكات التي تم تسليمها إلى MAIS.

ب. التحديد والإدارة والمراقبة على الأملاك الوقفية وفائض الوقف وغيرها.

ج. الاستفسار والاستشارة إلى إدارة المفتي في المسائل والمشكلات المتعلقة بإدارة أملاك الوقف والوصايا وفائض الفرائض وما شابه ذلك.

د. إجراء تحقيقات في قضايا الإرث والوقف لغرض تسجيل الأصول.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ه. تنظيم جميع الصناديق الاستئمانية والسيطرة عليها والوصية والممتلكات والوقف بشكل جيد للغاية والثقة وفقا لدور MAIS باعتباره وصيا على ممتلكات المسلمين.

يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة MAIS من قبل جلالة السلطان بناء على نصيحة رئيس وزراء الولاية، وتكون مدة التعيين لا تزيد عن ثلاث سنوات، وهذا مستند على القسم ١١ (١) من القانون التشريعي في إدارة شؤون الديانة الإسلامية (ولاية سيلانجور) ٢٠٠٣[٥٢٦]، وسيحتملون المسؤولية أمام جلالة السلطان في شؤون إدارة الهيئة ويشمل أعضاء المجلس من:

١. رئيس مجلس الإدارة.

٢. نائب رئيس مجلس الإدارة.

٣. خمسة أعضاء وهم:

أ. رئيس وزراء الولاية.

ب. المستشار القانوني للولاية.

ج. موظف المالية للولاية.

د. مفتي الولاية.

ه. رئيس شرطة الولاية.

٤. وثمانية أعضاء آخرين على أن يكون خمسة منهم خبراء في القانون الإسلامي.

[٥٢٦] Seksyen 11 (1) Enakmen Pentadbiran Agama Islam (Negeri Selangor) 2003

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

إذا عُرف هذا فان مهمة MAIS في الولاية هي هيئة إستشارية لجلالة السلطان ومساعدة له في مجال الشؤون الدينية والإسلامية، أما في مجال عقارات المسلمين فتعد بمثابة الوصي الوحيد لأصول المسلمين في الولاية نيابة عن سلطان ولاية سيلانجور الذي هو قائد ديني في الولاية كما يستند هذا على الأحكام القانونية المنصوصة عليها في المادة ٨٩.

ويكون MAIS مسؤولا عن إدارة وتطوير العقارات من الأراضي الإسلامية ، ويدير ممتلكات الوقف الإسلامي والهدايا وفائض الفرائض.

وقد اعتمدت كل المستندات القانونية في ولاية سلانجور في موضوع المالية هذا بناءً على القانون الوطني للأراضي لسنة ١٩٦٥ (قانون ٥٦/١٩٦٥)[٥٢٧]، وقانون الطوابع لعام ١٩٤٩ (قانون ٣٧٨)[٥٢٨] وفقا للدستور الفدرالي.

لذا فان MAIS وسيلة في تصرفات الأموال والممتلكات نيابة عن جلالة السلطان وهو له القرار النهائي في التصرف طالما كان مقيدا بتحقيق مصالح المسلمين، ولا يسير السلطان ولا نوابه إلا في إطار القوانين التشريعية التي توفر المجال التطبيقي للشريعة الإسلامية ومصالح البلاد.

الفرع الثالث: المقارنة بنظرية الشيخ عزّ الدين

خلال النظر إلى التنظيم القانوني التشريعي والهيكل الإداري في المجلس الديني الإسلامي بولاية سلانجور (MAIS) بصفته كهيئة استشارية ومساعدة لجلالة السلطان في المسائل المتعلقة بالديانة الإسلامية وشؤون المسلمين والتي من ضمنها تنظيم التصرفات لأموال العامة والخاصة للمسلمين في الولاية من الأراضي والأوقاف والممتلكات وموارد بيت المال ونحوها.

---

[٥٢٧] KANUN TANAH NEGARA, 1965 (AKTA 56/1965)

[٥٢٨] AKTA SETEM, 1949 (AKTA 378)، http://www.lawnet.com.my

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وهذا بموجب القوانين التشريعي يتضح أن أساس التقنين في موضوع التصرفات المالية لا يخالف بما ذكره الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام حيث ترجع حقوقو التصرفات فيها بيد السلطان الحاكم الذي له صلاحية الإمامة المؤتمنة لإدارة شؤون المسلمين في الولاية الذي خوّل التوكيل علي المجلس الديني الاسلامي باستشارة كبير الورزاء وأعضاء رئاسته.

المطلب الخامس: المقارنة في حالة الطوارئ

قد ذكر الشيخ عزّ الدين تحوّل حق التصرف في الأموال من الإمامة عند فقد العدالة إلى الجهة المؤتمنة وذلك بصورة مؤقتة حتى تراجع العدالة والأمن، وفي ماليزيا كما ذكر في المبحث السابق في حالة حدوث الطوارئ في البلاد بموجب المادة ٣٥٠ من الدستور الاتحادي[٥٢٩] فالسلطة التنفيذية تصبح مخولة إلى مجلس الهيئة الطارئة الذي يتولاه المدير بمساعدة من المجلس الوطني للعمليات الطارئة المكون من أشخاص معينين من قبله، وكذلك في الولايات يكون المجلس المرسي نفسه في مقر الحكومة.

قد يتطابق هذا بنظرية هذا العالم الجليل الشيخ الإمام عز الدين بن عبد السلام رغم انه لم يظهر فيه بصورة واضحة في موضوع المال ولكن من المعروف بأن الصلاحية والقرارات تعتمد على موافقة هذا المجلس.

فمن الواضح أنه لم تتم كتابة قانون في الشريعة الإسلامية في ماليزيا، وذلك لأنه لم يتم إصدار الموافقة بالصراحة عن تقنين الشريعة الإسلامية من قبل البرلمان أو السلطة التشريعية للدولة بعد الاستقلال،

---

٥٢٩ PERKARA 159 DALAM PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وما صدر بخصوص الشريعة الإسلامية إلا بصفتها كمصدر عن "إدارة الشريعة لإسلامية" (PENTADBIRAN UNDANG-UNDANG ISLAM) وليس "إقامة قانون الشريعة الإسلامية" (PERUNDANGAN ISLAM) في حد ذاته[٥٣٠].

ومع ذلك فإن فيه كثيرا من الأحكام مثل الأحوال الشخصية والتصرفات المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وفي هذا المبحث يركز على المقارنة بين هذه الأحكام وبين ما قرره الشيخ الإمام عزّ الدين بن عبد السلام.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

---

٥٣٠ سلسلة القرارات المذكورة في مجلة القانون ماليزيا: ***Hajji Embong & Lain-Lain vs. Tengku Maimunah [1980] MLJ 286***، [1982] MLJ 264، ***Majlis Agama Islam Pulau Pinang vs. Isa Abdul Rahman & Anor***، [1992] 3 CLJ 1675، ***G Rethinasamy vs Majlis Ugama Islam, Pulau Pinang & Anor***، [1993] 2 CLJ 605، ***Shaik Zolkaffily bin Shaik Natar & Ors (sued as trustees of the estate of Sheik Eusoff bin Sheik Latiff, deceased) vs. Majlis Agama Islam Pulau Pinang dan Seberang Perai and Barkath Ali***، [1997] 4 CLJ 70، ***bin Abu Backer v. Anwar Kabir bin Abu Backer & Ors***، [1997] 2 CLJ 295، http://www.lawnet.com.my

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

خاتمة

بفضل من الله عز وجل وتوفيقه لقد وصل الباحث إلى إتمام هذه الرسالة، فله الحمد والشكر حتى يرضى، وله الحمد والشكر إذا رضي، وله الحمد والشكر بكل ما رضي، وعلى حبيبه المصطفى صلوات الله وسلامه، أما بعد.

تبين من خلال البحث والدراسة عن الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام وعلى النظرية التي اقترحها في كتابه قواعد الأحكام عندما تحدث عن موضوع التصرفات المالية من حيث ممتلكات وثروات المسلمين تم الوقوف على أهم النتائج والتوصيات والاقتراحات التي توصل إليها الباحث يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولاً: النتائج:

١- الشيخ الإمام عزّالدين؛ شخصيته واتجاهه في التصرفات المالية

- العصر الذي شاهده الشيخ عزالدين كان مليئا بالتوتر وذلك بسبب سلسلة الحروب التي واجهها قيادة المسلمين سواء كانت من أعداء الإسلام مثل الصليبيين، أو تمرد الدول المسلمة الصغيرة والانشقاق للخروج عن ظل خلافة الدولة الحاكمة من العباسية و الأيوبية وأوائل المماليك وكان وضع المجتمع بين النور والظلام، والعزّة والذل، والاستقلال والاحتلال، والوحدة والانفصال.
- وجراء ذلك فكانت الحالة الاقتصادية والظروف المعيشة التي عاصرها الشيخ عزّ الدين في البداية سيئة للغاية من الأزمة في ارتفاع الأسعار والغلاء التي تؤثر على المجتمع

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

- ورغم كل ذلك لقد برز هذا العالم الفريد الفذّ من نوعه بالشخصية اللامعة سواء في نطاق العلم والقيادة والمستشار الإداري اوغيرها كما اعترف بذلك كبار علماء الأمة.
- قد ركز كثيرا على جانب الإدارة وذلك بتحديد الطرف الذي ينبغي أن تعقد على يديه حق الأمانة والمسؤولية في التنظيم والإدارة.
- وهذا دليل على أن اهتمام العلماء وبتحديد دورهم في الممارسة القانونية للدولة هو لتأكيد وصول الهدف العام من تشريع القانون وهو حماية وصون مصالح المجتمع.
- وهذا أيضا دليل هذه على أن كل فئة من الأمراء والعلماء لهم دور وثيق بعضهم على البعض في حفظ المصالح وضمانها ودفع المفاسد وإزالتها عن المجتمع.

٢- **المقارنة بين نظرية الشيخ عزّ الدين وواقع ماليزيا**

من أهم النقط الذي ذكرها الشيخ عزالدين بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام هي:

- إن الحقوق الإدارية في التصرفات المالية للمسلمين أساسا بيد إمام الأمة ونوابه، الذين ينوبون عنه، ومن الواضح أن هذا لأجل تحقيق المصالح العامة للمسلمين، وذلك بسبب تأثيرالأموال والملكية في التقدم والنجاح.
- وفي الواقع الحالي وعلى الرغم من خضوع الدستور الماليزي النظام وستمينتر (WESTMINTER) المستمد من قانون الملكية البريطانية، إلا أن السلطة الإدارية في تصرفات الأموال العامة من الأوقاف والزكاة والأمانة وموارد بيت المال التي ترجع مصالحها للمسلمين هي بأيدي سلاطين البلاد الذين فوّضوها قانونا الى مجالس للشؤون

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الدينية الإسلامية التابعة لحكومات الولاية الممثل وصيا على أحوال المسلمين في كل ولاية.

- وفي الأموال الخاصة فحقوق التصرفات فيها بأيد أصحاب ملكيتها المتقيد بالقيود الشرعية ويستطيعون أن يتمتع وينتعم بها مثل الأعمال التجارية من البيع والشراء والإيجار والاستئجار وهبة ونحوها طالما لا يتجاوز الحدود الشرعية وتهدف إلى حماية حفظ مصالح الجميع المعنيين.

فقانون الأراضي الوطنية عام ١٩٦٥ (KANUN TANAH NEGARA 1965) في ماليزيا أنشأت لتنظيم ومراقبة كل العملية التي ينطوي بإجرءات حقوق الملكية والتملك من البيع والشراء والإعطاء والإقطاع والتوزيع والتنمية والتعمير ونحوها ووضع الخطوط العريضة لعدد من الامور مثل الذي يحق له امتلاك وتوفير ملكية، وإلغاء الملكية وهلم جرا.

- في حالة انتشار العنف وعدم الاستقرار في السلطة الإدارية يتحول حق التصرف إلى الطرف الثالث المعتمد على حفظ مصالح الأموال ونحوها وأنه لم يكن إلا مؤقتا، ويجب تسليم السلطة عندما يصبح المجتمع هادئا وإعادة السلامة والعدالة.
- وفي ماليزيا تتولى الهيئة مسمى بمجلس العملية الوطنية (MAJLIS GERAKAN NEGARA) سلطة إدارية من الحكومة الاتحادية و الولاية في حالة الطوارئ بالأمر الذي أصدره جلالة الملك (YANG DIPERTUAN AGUNG)، وتكون مهمة هذا المجلس هي مراقبة سلامة واتخاذ الإجراءات المناسبة في حماية الأمن والاستقرار البلاد، ستعود السلطة الإدارية عندما رجعت الأوضاع إلى الإستقرار ويتوفر السلام.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٣- حفاظ المصالح بين الأهداف المهمة في الشريعة الإسلامية وأساس قانون وضعي ماليزيا

- ومن المعلوم أن الأهداف الأساسية للإسلام هي إصلاحية التي تترتب عليها تحرير العقل البشري من التقاليد والخرافيات وتوجيهه نحو التفكير الحر العلمي السليم وفق الدلائل والبراهين الربانية الصحيحة والمنطقية، فمن مهمات الشريعة هي إصلاح الفرد نفسيا وخلقيا نحو الخير والإحسان كي لا تطغي الشهوات و المطامع على العقول، وتركت التفصيلات للاجتهاد في التطبيق بحسب المصالح الزمنية والإمكانية المكانية إلا قليلا من الأحكام تناولها بالتفصيل كأحكام الميراث والزكاة وبعض العقوبات.

فإذا قارنت موقف ماليزيا بالشريعة الإسلامية قبل الاستقلال، على سبيل المثال في عهد الحكومة مالكة ملقا، تدرك أن آثار تطبيقها في قانون ملقا أوسع نطاقا لأنه كان لا يقتصر على مجال معين مثل العبادة أو الاحوال الشخصية فحسب بل كان يشمل أحكام الجنايات والاقتصاد والتجارة العامة وكانت العقوبات في القانون الجنائي اكثر وفاء بأحكام الشريعة الإسلامية التي تقوم على القصاص والتعزير والحدود[٥٣١]،

- وهذا يشير الى الصلة الوثيقة بين نظام الاجتماعي حاليا وقديما في البلد في ذاك الوقت ومدى تأثير الشريعة الإسلامية في تطبيقات القوانين الوضعية التشريعية في الوقت الحاضر.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

---

[٥٣١] ينظر: الوضع وموقع القانون الإسلامي في ماليزيا حتى التاريخ الحالي لمحت خير الدين بن محت (STATUS DAN KEDUDUKAN UNDANG-UNDANG ISLAM DI MALAYSIA SEHINGGA KINI HAIRUDDIN BIN MEGAT LATIF Islamic Law Malaysia ([1992] 2 CLJ iii

٤- موقف ماليزيا كالدولة الإسلامية في عين الشريعة

- اتضح فيما يتبلور بالدستور، أن ماليزيا كدولة لا تمارس القوانين الإسلامية كاملة على الرغم من

أ. أن الدين الرسمي للدولة هو الاسلام،

ب. ومن الشروط المطلوبة الرئيسية لتصبح القيادة الرئيسية في البلد مثل الملك والسلطان ورئيس الوزراء في المستوى الفدرالي ومعظم الولايات في الدولة سوى بينانغ وصباح يجب أن يكون مسلما ومن عرق الملايو.

- ولكن في نفس الوقت لا تستطيع حكومة الولاية تشريع وتطبيق الشريعة الإسلامية غير تلك المذكورة في قائمة الولاية (الجدول التاسع)[٥٣٢] لأن ذلك سيكون مخالفا للمادة ٧٤ [٥٣٣] من الدستور التي تنص على: "عدم السماح للتدخل بأي الصلاحيات الممنوحة للسلطة التشريعية في الولاية لتشريع قوانين بشأن(أي المسألة المذكورة اعلاه في عدم استطاعة حكومة الولاية تشريع قانون غير المذكورة في الجدول التاسع) ويسمح للهيئة التشريعية القانونية في الولاية فيما يتعلق بالمسألة المشار إليها في لائحة الدولة (الذي تم تحديده في القائمة الثانية في جدول) أو القائمة المتزامنة"[٥٣٤].

- ومع ذلك، فإن هذا الوضع لا يجعل الإسلام خاضعا للدستور الفدرالي، لأن من الواضح أنه في بعض الحالات القانونية يكون الإسلام هو القانون الأعلى للبلاد لأنه واحد من

---

٥٣٢ SENARAI KEDUAI (JADUAL KESEMBPLAN)

٥٣٣ PERKARA 74(2) PERLEMBAGAAN PERSEKUTUAN

٥٣٤ ينظر النص الأصلي: (Dengan tidak menyentuh apa-apa kuasa yang diberi kepada Badan Perundangan Negeri untuk membuat undang-undang mengenai apa-apa perkara lain, Badan Perundangan Negeri boleh membuat undang-undang mengenai mana-mana perkara yang disebutkan dalam Senarai Negeri (iaitu senarai kedua yang dinyatakan dalam jadual kesembilan) atau Senarai (Bersama

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

مصادر القوانين في البلاد وله أثر إيجابي في القوانين المكتوبة التي وافق عليها كل من البرلمان ومجالس الولايات، مثل الخدمات المصرفية الإسلامية وأحكام الأسرة المسلمة والميراث للمسلمين المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، وبعبارة أخرى، فإن هذا القانون الوضعي التشريعي قد يتقارب بمبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالزواج والمصرفية وشؤون الأسرة، وعلى مدى السنوات لقد أدخلت تعديلات على القوانين المعمول بها لاستيعاب مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلباتها، وما يثير الاهتمام هنا هو أن كل التعديلات التي تمت كانت من خلال الوسيلة الديموقراطية التي ينص عليها الدستور.

- الجدير بالذكر ان بعض الأمور مثل الصيرفة والتمويل الإسلامي وضعت ضمن اختصاص المحاكم المدنية، وتجدر الإشارة إلى أن مبادئ التحكيم الإدارية الحديثة مثل الانفتاح والشفافية والأمانة والعدول كلها مطابقة بما أمر به الإسلام.

٥- نحو انطباق ماليزيا بالشريعة الإسلامية قانونا ودستوريا

- إن الخطوة التنقيحية لهيئة المحاكم الشرعية بدأت منذ أوائل عام ١٩٨٠ وذلك من حيث الإعادة في تنظيم هيكلي وتعزيزها ومن أهم الخطوات هي التعديلات التي أدخلت في الدستور في عام ١٩٨٨، بموجب هذا التعديل الذي بإضافة البند الجديد (A1) إلى المادة ١٢١ (١)[٥٣٥]، الذي يتم به منع تدخل المحكمة المدنية في اختصاص المحكمة الشرعية، وبهذا يرتقي مستوى المحاكم الشرعية بعد هذا التعديل عن وصفها

[٥٣٥] ينظر: FASAL (1A) PERKARA 121(1) PINDAAN 1988

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

بالمحكمة العادية الخاضعة للاسترجاع القضائي من قبل المحكمة المدنية إلى الهيئة القضائية المستقلة.

- ليس هناك شك في أن الشريعة الإسلامية بطبيعتها والخصائص المتاحة على استعداد لتقديم مساهمة ذات مغزى نحو تحسين النظام القانوني في ماليزيا، ومن الصعب أن نرى كيف يمكن إنكار دور الإسلام في النظام بطريقة لن يؤثر على فعالية النظام.
- ومن الجانب الهيكل التنظيمي الحكومي ليس فيها الإشكالات التي تحول ماليزيا من تطبيق نظام الحكم على مبدأ السياسية الشرعية أي مثل الآتي:

أ. ليكون جلالة الملك باعتباره الخليفة، أو رئيس الدولة على المستوى الاتحادي السلطان على مستوى الولاية.

ب. ويكون رئيس الوزراء وحكومته الفدرالية كوزير التفويض أو نواب الإمامة على المستوى الاتحادي ورئيس الوزراء الولائي وحكومته الولاية على مستوى الدولة.

ج. ويقوم البرلمان ومجلس الشورى على المستوى الاتحادي في حين أن مجلس الولاية على مستوى الدولة بالحل.

- سوى هناك بعض المسائل الهامة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ما تزال بحاجة إلى تحسين كما الآتية:

أ. الأول: هو العلاقة بين المادة ٣ (١) من الدستور في التأثير على خصائص أعمال السلطة التنفيذية أو رئيس الوزراء الذي ينبغي ان ينفذ كل من القرارات والمبادئ السياسة بكونه مرتبط بموافقة جلالة الملك.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ب. والثاني: خصائص السلطة الموفرة للسلطة الدينية كما في جدول التاسع غير المكتفية وهذه لكون إعتبار الإسلام كالدين الرسمي للدولة ،وبعبارة أخرى من المفروض أن تحلّ المحاكم الشرعية محل المحاكم المدنية.

ج. الثالث: المحاسبة والمراجعة في خصائص وشروط للقادة الرئيسية على أعلى مستوى، من الملك والسلاطين ورئيس الوزراء وأعضاء البرلمان.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

بعد الفراغ من عرض نتائج البحث يقوم الباحث بعرض بعض التوصيات والمقترحات التي خلص إليها من الدراسة.

١- لم تظفر يد الباحث بدراسة أو بحث عن نظرية التصرفات المالية عند الشيخ الإمام عزّ الدين بن عبد السلام النظرية الشرعية، فكل الأبحاث والدراسات التي اطلع عليها في موضوع التصرفات والأموال تناولت التصرفات في نواحيها المختلفة بالدراسة والتحليل، وكذلك الأموال من الإمتلاك وحق التصرفات، ولذلك يوصي الباحث بالقيام بدراسة شرعية شاملة عن التصرفات المالية من ناحية المبررات القانونية الشرعية والمصالح الاقتصادية العامة.

٢- أما القضايا المعاصرة المتعلقة بكل مباحث مقاصد الشريعة ومصالح المجتمع تحتاج إلى دراسة متكاملة وتصانيف ائتماني وتعزيزات الشرعية، ولهذا يقترح الباحث القيام بدراسة هذه القضايا بشتى المجالات والجوانب.

٣- دراسة مقاصد الشرعية والاهتمام بها ضروري لاستيعاب أغلب مجالات الحياة والتعمق الصحيحة في واقع الأحوال الجارية المعاصرة التي في دوام مستجدات الأداث لذا يوصي ويقترح الباحث الاهتمام في دراستها وتوفير الوسائل تتوصل إليها من باكر العهد الدراسي.

﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٥٣٦]

[٥٣٦] القران سورة يونس: ١٠.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية